



باديكو القابضة
ملتزمون بالإستثمار في فلسطين

4

ازمة المالية العامة الفلسطينية: مداراة العرض وإبقاء المرض!



2

أريحا.. محافظة طاردة للجامعيين

أريحا.. محافظة طاردة للجامعيين

فرص التوظيف تنحصر في العمالة غير الماهرة.. ورواتبها ضئيلة

حياة وسوق
نائل موسى

يستظل إبراهيم، وهو خريج جامعي من مدينة أريحا، من أشعة الشمس اللاهبة بمحطة ركاب متواضعة كتب عليها بخط أنيق «وين ع رام الله»، بانتظار وصول حافلة تنقله إلى مدينة رام الله التي يزورها بانتظام منذ أربع سنوات بحثاً عن وظيفة لائقة، يخفق وآلاف الخريجين في إيجادها بمحافظة أريحا والأغوار.

وينحي «إبراهيم» وكثيرون من خريجي أريحا باللائمة

عن تعطله المستعصي على صغر سوق العمل وتدني الرواتب في مسقط رأسه، وعلى محسوبية مستشرية في مجال التوظيف، فيما يحملهم المسؤولون نصيباً وافراً من المسؤولية بسبب اختيار تخصصات زائدة عن حاجة سوق العمل ولا تلبي متطلباته.

وتقوم في محافظة أريحا وفق الجهاز المركزي للإحصاء نحو 1209 مؤسسات اقتصادية كانت مسجلة عام 2011، وهو عدد قليل قياساً مع المحافظات الأخرى، وهي في الغالب مؤسسات صغيرة توفر نحو 2850

وظيفة، وذات قدرات تشغيل محدودة في محافظة يقطنها نحو 1.8% من مجموع سكان الضفة، وتمتلك 10.5% من مساحة الضفة وأخصب الأراضي الزراعية. ويصف مسؤولون وخريجون من أريحا بيئتها بغير الجاذبة ان لم تكن طاردة للعمالة المحلية بسبب تدني معدلات الأجور والرواتب فيها، وطبيعة فرص العمل المتاحة، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة الكبير وقسوة الأحوال الجوية في الصيف مقارنة مع شقيقاتها المدن الأخرى.

وتظهر دراسة حديثة بعنوان «واقع سوق العمل وفرص الخريجين في محافظة أريحا»، أعدها رئيس دائرة الأعمال في جامعة القدس الأستاذ محمد شريعة لصالح شركة «باديكو القابضة» ومجلس محلي شبابي أريحا مؤخرًا، فجوة عميقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المحافظة التي لا يزيد عدد الذين يعملون في تخصصاتهم بمؤسساتها على 20%.

وحملت الدراسة عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات السوق إضافة إلى أسباب موضوعية وذاتية أخرى المسؤولية عن البطالة المتفاقمة بين الخريجين عموماً وخصوصاً بين خريجي التخصصات الأدبية. ونسبياً تتفوق أريحا على سائر المحافظات الأخرى لناحية نسبة مشاركة أبنائها وبناتها في مجموع القوى العاملة وتدني مستويات البطالة، وتبلغ نسبة المشاركة في مجموع قوة العمل البشرية 48.6% مقارنة مع 43% على مستوى الوطن، وتتدنى نسبة العاطلين عن العمل فيها إلى 12.7% مقارنة مع 21% في الوطن، إضافة إلى ازدياد معدلات توظيف الإناث ومشاركتهن في العمل عن 22.2% مقابل 17% في الوطن إلا أن مشاركتها تبقى متدنية مقارنة مع الذكور، وتشير ذات الإحصائيات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في المحافظة من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت 12.7%، فيما وصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى 10.8% مقابل 13.3% بين الرجال.

ولا تنعكس أرقام العمالة المرتفعة والتعليم العالي إيجاباً على الوضع المعيشي وواقع التوظيف في أريحا بل ويقابلها ضمن مفارقات غريبة ارتفاع في نسبة البطالة بين الخريجين فبلغت 16.5% مع نهاية عام 2011، وارتفاع نسبة الفقر فيها إلى 24.4%، (18.3% في الوطن) وارتفاع نسبة الأمية إلى نحو 7% بين أبنائها مقابل 3% على المستوى الوطني.

ويقدر عدد طلبة أريحا المنتظمين على مقاعد الدراسة الجامعية اليوم بنحو 3000 طالب وطالبة، يدرس نحو 500 منهم خارج الوطن، ويتوزع الباقي على 7 جامعات و3 كليات جامعية أكثر من 1500 منهم منتظمون في جامعة القدس - أبو ديس، ونحو 800 يدرسون في جامعة القدس المفتوحة، وفيها يلتحق نحو نصفهم بكلية التربية، ويدرس أكثر من الثلث الباقي إدارة الأعمال وتخصصات اقتصادية ونحو الربع تنمية اجتماعية وأسرية ونسبة صغيرة اختارت تكنولوجيا المعلومات وذلك بخلاف تخصصاتهم في جامعة القدس حيث يدرس نحو ربع طلبة أريحا فيها تكنولوجيا المعلومات، ويلتحق 90 طالباً بجامعة النجاح الوطنية وهم موزعون على كليات الهندسة والصيدلة وطب الأسنان والمعلوماتية، ويتوزع 59 طالباً على مختلف التخصصات بجامعة بيرزيت ومثلهم في الكلية العصرية موزعين على الإعلام والإدارة والتمريض الذي يدرسه 6 في كلية ابن سينا، فيما يلتحق 15 طالباً بالجامعة الأمريكية ويتوزعون على تخصصات طب الأسنان والمختبرات والمعلوماتية.

وتصنف أريحا والأغوار تاريخياً كمحافظة زراعية وتشتهر خصوصاً بزراعة الخضار والحمضيات والموز والتمور وينظر إليها باعتبارها سلة غذاء الضفة، إضافة إلى شهرتها كمشتى فلسطيني وقبلة ومقصد سياحي مرموق، وتعتبر الصناعة ثالث القطاعات الاقتصادية فيها، ورغم ذلك تعكس الإحصائيات حقيقة عزوف الطلاب عن الالتحاق بتخصصات ذات علاقة بقطاعات السياحة والزراعة والتصنيع بما فيه الزراعي ونوعاً ما عن الصحة العامة مقابل تهافت على

Das Auto.

Volkswagen Original Accessories

الكماليات الاصلية من فولكسفاجن

لن يبحث عن التميز و الاناقه

ORIGINAL

02 276 60 62 بيت لحم - شركة كوبرا

02 222 89 13 الخليل - شركة السلام "نتشه اخوان"

09 238 33 33 نابلس؛ 02 298 0481 رام الله؛

الشركة المتحدة لتجارة السيارات

UMT

رأس مال الشركة وعدد الموظفين فيها.. لا يعقل ألا توظف شركة رأسمالها مليوناً دينار على سبيل المثال أكثر من 3 موظفين.

ولفت م. الفتياي الى ان هناك سمسرة ترتقي أفعالهم الى مستوى الجرائم.. وقال: هل يعقل ان تحشر 30 عاملة تتراوح أعمارهن بين 13 و25 عاماً في عربة جرار بعد يوم عمل شاق يقطع السمسار جزءاً مهماً من أجره؟ هذا امر محزن ومقزز في آن.

ويقدر رئيس بلدية أريحا حسن صالح ان واقع سوق العمل في أريحا يتطلب العمل بشكل فوري لوضع حلول من شأنها حماية شباب وأبناء المحافظة من البطالة، خاصة أن المحافظة تزخر بكثير من الفرص مثل الأنشطة السياحية والزراعة وغيرها، ولما تتعرض له مناطق شاسعة منها لهجمة إسرائيلية استيطانية متسارعة للاستيلاء على المزيد من مواردها، ما يستدعي مشاركة كافة الأطر والقطاعات للمبادرة إلى إطلاق مشاريع تشغيلية لحماية الأراضي وفي ذات الوقت توفير فرص العمل لأبناء أريحا لا سيما الشباب والخريجين.

ويرى الرئيس التنفيذي لشركة «باديكو القابضة» سمير حليته، ان وضع السوق في محافظة أريحا، من حيث المشاركة في القوى العاملة والبطالة، لا يختلف كثيراً عن باقي المحافظات، ربما باستثناء ارتفاع مشاركة النساء، مقدراً ان تدني نسبة البطالة فيها عائد لوجود مناطق صناعية ومستوطنات إسرائيلية، «لكن علينا ان نتذكر بان المستوطنات تبحث عن عمالة غير ماهرة، ولهذا فان البطالة بين الخريجين بقيت مرتفعة».

ولفت حليته الى ان اهتمام الشركة بمحافظة أريحا تحديداً، لكونها مركزاً لثلاثة من اكبر المشاريع التي تنفذها «باديكو القابضة»، وهي: مزارع نخيل فلسطين، وبوابة أريحا العقاري، ومنطقة أريحا الصناعية الزراعية، والتي يتوقع ان توفر مجتمعة آلاف فرص العمل خلال السنوات الثلاث المقبلة. وقال: «لهذا، نحاول فحص سوق العمل مبكراً لأن تجهيز العاملين للعمل في هذه المشاريع يحتاج الى أشهر، وربما سنوات».

ويعرب حليته عن أمله في ان تنجح الأطراف المختلفة، بما في ذلك «باديكو القابضة»، في المساهمة بحل مشكلة التباين بين مخرجات التعليم وسوق العمل في أريحا، مقدراً ان نجاح الشركاء في أريحا سيشكل أنموذجاً يحتذى في باقي المحافظات.

ويقول رئيس اتحاد نقابات عمال فلسطين في المحافظة وأثل نظيف ان المفارقات التي أظهرتها دراسة واقع سوق العمل في أريحا غير مستغربة ولم تفاجئه في ظل عدم تحديد حد ادنى للأجور، وضبط الفوضى الناشئة عن المعادلة المختلة بين طرفي معادلة العرض والطلب، وبين معدلات العمالة والفقر من جانب آخر، واتخاذ تدابير لمعالجة امر العمال في المستوطنات.

وقال بضرورة تفعيل المجلس التشغيلي في وزارة العمل بإضافة المجتمع المدني الى جانب النقابات والمشغلين للوقوف على احتياجات المحافظة وتوجيه الطلبة الى التعليم التقني والى تخصصات مطلوبة للمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

ولا يبعد الخبير والمحلل والمحاضر الاقتصادي د. نصر عبد الكريم في تحليله للعلاقة العكسية المتمثلة بين زيادة نسبة المشاركين في القوى العاملة وتدني البطالة وزيادة الفقر بين أبناء محافظة أريحا والأغوار وتفشي البطالة أكثر بين الخريجين عما تقدم، ويعزوها إلى طبيعة فرص العمل المتاحة في السوق المحلية او في المستوطنات وهي تطلب عمالة غير ماهرة تبحث عنها بعيداً عن الخريجين والعمال المهرة، فيما يرد ارتفاع الفقر إلى تدني الرواتب والأجور التي تدفع بشريحة واسعة من العاملين والمتعطلين إلى ما تحت خط الفقر. ويخلص د. عبد الكريم الى القول: المشكلة في أريحا تكمن في كون هذه المدينة تبحث عن عمالة غير ماهرة ولا حظوظ كبيرة للخريجين وإذا ما أضيف ذلك للأحوال الجوية فان المحصلة تظهر بيئة طاردة للعمالة.

تشخيص وتحليلات ووعود يسمعها إبراهيم فتزاد حركة أطراف وأعضاء جسمه عصبية، وينطلق غير مكترث بما خلفه نحو الحافلة، ممنياً النفس بان تحمل له هذه الرحلة ودعوات الوالدة في صلاتها البشرية بوظيفة لائقة.



شباب أريحا تنقصهم الفرص

ان فلانا أجرى مقابلة توظيف سيئة او سيرته الذاتية ناقصة... وانا تقدمت لوظيفة اعتقدت انها ملائمة باحدى المؤسسات الوطنية شبه الرسمية وقيل انني اخفقت في المقابلة وان السيرة الذاتية المرفقة خلت من الدورات والخبرات علماً انه لم تجر لي مقابلة أصلاً والسيرة الذاتية رحبت بها مؤسسات دولية.

وتذكر مديرة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار سوزان صافي بطبيعة المؤسسات الحكومية غير المركزية بأريحا وبالتالي بقدرتها المحدودة على التوظيف، ورغم ذلك، تقول: توظف الوزارة خريجي الآثار في اطار عملها ومسؤوليتها، لكن قد لا يحصل خريج حاصل على درجة الماجستير في هذا التخصص على 70 شيقلاً في اليوم وفق إمكانات الوزارة.

وتلوم صافي الطلاب على اختيار تخصصات يعاني الخريجون منها من البطالة ولا تلبى احتياجات سوق العمل المحلية وخصوصاً في السياحة والزراعة، وتقول: نعمل على تعديل توجهات ورغبات الطلاب وخصوصاً باتجاه التخصصات التي يحتاجها قطاع السياحة، والان لدينا 8 أدلاء سياحيين، ونعمل على تأهيل مثلهم من أبناء المحافظة، وندفع الطلاب باتجاه دراسة تخصصات وثيقة الصلة بالفندقة وفن الطبخ.

يلفت ابو شريعة في هذا الصدد الى ان نسبة البطالة بين الخريجين في أريحا ورغم انخفاض نسبة البطالة الإجمالية هي اعلى بـ 35٪ من مثيلتها في الضفة، ويشكل الخريجون بين 45 و50٪ من مجموع العاطلين عن العمل.

وتعود نسبة المشاركة في القوى العاملة عموماً وبين الاناث خصوصاً الى العمل في المستوطنات المجاورة على الاغلب وهي عمالة تتم غالباً عن طريق سمسرة ومقاولين يستأثرون لانفسهم بجزء كبير من اجر العامل ويشغلونه في ظروف قاهرة ومجحفة مالياً وانسانياً.

ويرى محافظ أريحا والأغوار المهندس ماجد الفتياي انه لم يعد يكفي التغني بالشباب صناعات الغد، والمطلوب تضافر كل الجهود الوطنية من اجل تمكينهم من ايجاد عمل يوفر لهم مصدر دخل معقول، لافتاً إلى انه ليس بوسع الحكومة ولا ينبغي ان يطلب منها تشغيل سائر ابناء الشعب وحل مشكلة البطالة ومسألة استسهال الطلبة في اختيار تخصصات مطلوبة وحدها.

وقال: ندرك ان القطاع الخاص يبحث عن الموظف الأفضل الذي يرفع من أداء ومستوى المؤسسة، وعلى الخريجين الاهتمام بتطوير انفسهم وقدراتهم، ونحن لا نطالب المؤسسات بقسمة الوظيفة الواحدة الى وظيفتين لحل الأزمة بل نريد تخصيص نسبة معقولة من التوظيف في المشاريع الاستثمارية والتطويرية لأبناء أريحا، وفي المقابل لا نريد من الجامعات الاستمرار في التخرج للبطالة.

وقال م. الفتياي: هناك مؤسسات تشغل مواطنين براتب يتراوح بين 500 و800 شيقلاً، وهناك مؤسسات تطلب من الموظف ان يقوم بأعمال أخرى خارج العمل المتفق عليه ما يتطلب وصفاً وظيفياً واضحاً... كل ذلك يجري ومجلس التشغيل مشلول. وينبغي الموازنة بين

استثمارية وشركات ومصانع قادرة على تحقيق ربح اوفر واستيعاب أعداد كبيرة من الخريجين والعاطلين عن العمل وتستفيد من خيرات المدينة وموقعها لأغراض التصدير وبما يسمح بدوران عجلة الاقتصاد، وأيضاً ينبغي الاستفادة من الاستراحة لتشغيل الناس وترويج منتجات المحافظة، وأضاف: ليس بوسعنا اصلاح الخلل القائم فنحن في المحصلة أصحاب مصالح صغيرة لن تصمد اذا لم تحقق ربحاً يعيل أصحابها والعاملين فيها. وبدا ان عدوى ضالة الراتب في أريحا انتقلت الى مؤسسات العمل الاهلي المعروفة بسخاء رواتبها، ويقول احمد ابو سلمان ويعمل منسق مشاريع تمكين الشباب عن طريق مركز العمل التنموي (معا) لمدة 16 شهراً، ومشروع تشغيل الشباب لمدة 3 سنوات: «تخرجت قبل ست سنوات من جامعة القدس ابوديس في تخصص التكنولوجيا، ومشكلة هذا التخصص هي انه لا توجد فرص عمل أمام خريجيه في أريحا، وفي المدن الأخرى يتراوح الراتب للعاملين فيه بين 1500 و1800 شيقلاً ما يجعل العمل فيه هناك غير مجد اقتصادياً، وعن أجره الحالي يقول:

اتقاضى بين 1200 و1500 شيقلاً كدوام جزئي بعد ست سنوات من التعطل التام عن العمل. نحن في الواقع نبحث بعد التخرج وطول انتظار عن أي عمل او حتى عقد مؤقت.

وتعتبر شروق إبراهيم روما وهي خريجة من جامعة القدس بتخصص في الاتصالات محظوظة اذ وجدت عملاً مؤقتاً بعد 4 شهور من البحث المتواصل عن عمل، ومن ثم وجدت عملاً في شركة جوال في المقر الرئيسي بمدينة البيرة بعقد لعدة شهور مقابل 350 ديناراً (نحو 1800 شيقلاً) وهي تكفي للمواصلات ومصروف الجيب...

وانا اعتبر نفسي مقارنة مع زملاء آخرين محظوظة ففرص التوظيف في أريحا تكاد تكون معدومة، وأملني يبقى ان أجد عملاً دائماً في مجال تخصصي.

وتوجد في محافظة أريحا مديريات لأغلب وزارات السلطة الوطنية وتقدم خدمات للمواطن وتتابع احتياجاتهم وتوظف عدداً من أبناء المحافظة وخصوصاً في وزارة التربية والتعليم ومدارسها، والصحة، والزراعة، والسياحة والآثار، والعمل، والشباب والرياضة والأوقاف والشؤون الدينية، والشؤون الاجتماعية، والداخلية وغيرها غير ان مدير التربية والتعليم في المحافظة الأستاذ محمد هواش يقول ان قدرة المديرية على التوظيف في سلك التربية والتعليم ورغم أهميته، تبقى محدودة مقارنة مع أعداد الخريجين العاطلين عن العمل وطالبي العمل، والذي تعبر عنه الأعداد الكبيرة لمقدمي الطلبات مقارنة مع الوظائف المتاحة.

ويشخص محمد جميل ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القدس مشكلة توظيف الخريجين في أريحا في المحسوبة والواسطة، ويقول: الكفاءة هي آخر ما ينظر له عند التوظيف، والدخول الى الحياة العملية يتم اغلبه من تحت الطاولة وليس بناء على الكفاءة، ولتبرير ذلك تخرج المؤسسة وترغم

تخصصات يطول جيش البطالة ومنتظري العمل بين خريجها.

ويرى محللون ان الفجوة ستزداد عمقا في المدى المنظور مع إظهار طلبة الثانوية العامة ميلاً للالتحاق بذات التخصصات الفائضة عن حاجة سوق العمل وبعيدا عن القطاعات الاقتصادية الثلاثة.

ورتب الطالب إبراهيم محمد انجاص ويعمل الان بائعاً في متجر للأحذية بالشارع الرئيسي تملكه العائلة، أمره لدراسة الحقوق بغض النظر عن إمكانية إيجاد فرصة عمل في مهنة المحاماة او القضاء بعد التخرج، ويقول: انا أجل مهنة المحامي والكلية التي ارغب في الالتحاق بها قريبة من مكان سكني.. هذه رغبتى ورغبة الأهل وانا حزمت أمري، بغض النظر عن وجود فرصة عمل في المستقبل.. هذه مسألة لم أفكر فيها ولا تشغلني حتى الان.. المهم أولاً ان ادرس واتخرج كمحام، ولكل حادثة عندها حديث.

ورغبة انجاص تحاكي ميول 9.09٪ من طلبة مدارس أريحا الذين يرغبون في دراسة الحقوق إذا سمحت معدلاتهم في الثانوية العامة «التوجيهي» بذلك، فيما تظهر الدراسة أنفة الذكر توجهات الطلبة نحو التخصصات الجامعية ان 15٪ يأملون ويريدون دراسة الطب، ونحو 14٪ الهندسة، ونحو 12٪ تجارة، وأكثر من 9٪ آداب.

وبخلاف إبراهيم يتطلع ابن عمه محمد للعمل في احد فنادق المدينة المشهورة، ويقول انه قدم طلب توظيف ويأمل في ان يحصل على راتب لا يقل عن 500 دولار أميركي شهرياً في حال قبل للوظيفة، وهو راتب مرتفع مقارنة مع معدل الأجور في المحافظة، ومحمد مثل نحو 10٪ من تلاميذ الثانوية العامة يبدون رغبة وتوجهاً جديداً وغير معهود على مستوى المحافظة في دراسة تخصصات لها علاقة بالسياحة.

وينتظر ان توفر قطاعات السياحة والزراعة والصناعة بما فيها استثمارات كبيرة «لباديكو القابضة» أكثر من 9000 وظيفة خلال السنوات القليلة المقبلة، توفر الصناعة نحو 5 آلاف منها، تليها السياحة مع 3000 فرصة، وينتظر ان تضيف الزراعة 1000 فرصة عمل أخرى، في حين ان الغالبية العظمى من الطلبة المنتظمين في الجامعات حالياً، من محافظة أريحا، يدرسون تخصصات لا علاقة لها باحتياجات القطاعات الثلاثة، كما ان توجهات طلبة المدارس في المرحلة الثانوية تعكس رغبة مغايرة ايضاً، ما سيجبر المستثمرين عن البحث عن العمالة المطلوبة من خارج أبناء المحافظة وخريجها. ما يعني تراجع نسبة العاملين منهم في مؤسسات ربحية دون الـ 14٪ المقدره اليوم.

وإضافة الى تدمر الخريجين والشباب الشديد عموماً من البطالة ومحدودية فرص العمل المتاحة وتواضعها، يشكو أبناء المحافظة من تدني الرواتب على نحو يزيد من الفقر في أوساط العاملين ويدفعهم إلى البحث عن فرص عمل خارج المحافظة وهي عملية مرهقة مادياً وجسدياً ونفسياً.

ويقول موظفون من الجنسين إنهم يتقاضون راتباً شهرياً يتراوح بين 800 و1000 شيقلاً في حال العمل كبائع في محل تجاري، او مشغل خياطة او نادل في مقهى او مطعم فيما قد لا يزيد راتب سكرتيرة او مربية في حضنة او معلمة في روضة عن 600 شيقلاً وحتى منظمات العمل الأهلي والجمعيات الخيرية تعرض رواتب شحيحة مستفيدة من واقع حال سوق العمل في المدينة، بخلاف واقع الرواتب التي تدفعها في المحافظات الأخرى. وهو ما تقر به النقابات ومكتب العمل وجهات رسمية في المحافظة.

ويقول التاجر جهاد الجعبة: الأمر لا يتعلق ببخل ارباب العمل، بل يفرضه حال العمل في المدينة والمحافظة وهي قليلة الإشغال والحركة التجارية ضعيفة اغلب ايام السنة وربما تنشط في الشتاء وفي المساء، ويتابع: هذه المدينة قليلة الكثافة السكانية وتعتمد غالباً على الحركة الخارجية، نحن ندفع 800 شيقلاً وأكثر للموظف او الموظفة عن 8 ساعات عمل، ونرفع الأجر الى 1200 شيقلاً وأكثر لمن يعمل حتى إغلاق المحل.

ويعتقد الجعبة ان أرباب العمل لم يفرضوا حداً أدنى للأجور ولا سقفاً أعلى بل هو واقع حال السوق الصعب، والحل من وجهة نظر الجعبة يكمن في إقامة مشاريع

ازمة المالية العامة الفلسطينية: إدارة العرض وإبقاء المرض!

هل تبدد الفرصة بالعودة الى لحس المبرد والعيش المؤقت بانتظار الانهيار والانفجار!

د.حسين أبو النمل

كان المخطط الأولي للبحث تناول أزمة المالية العامة، مالية الحكومة، التي تواترت الانباء عن بلوغها نقطة حرجة لا تهدد وضع مالية السلطة فقط، بل وجود السلطة نفسها أيضاً! ما ان صار البحث ناجزاً، حتى ارتفعت الاسعار التي تسببت ببردود أفعال متفاوتة بينها اعلان رئيس الوزراء عن استعداده للاستقالة.

والحال هذه، صار عبثاً بحث الموضوع الاصلي، الذي اقتصر التداول حوله على تصريحات المسؤولين وسجلات الخبراء، وتجاهل أزمة معيشية انفجرت غضبا في الشارع، ما طرح أسئلة حول طبيعة الأزمة: هل هي غلاء أسعار؟ أم أزمة عجز موازنة السلطة وتلكؤ المانحين؟ هل الأزمة عادية أم بنويوية؟ أيهما أكثر خطورة: أزمة المالية العامة التي بقيت مكتبية باردة، أم أزمة غلاء الاسعار التي تحولت ساخنة في الشارع؟

السؤال التأسيسي: تحديد «ماذا حدث؟» قبل اجابة: «لماذا حدث؟»

تتمثل البداية الصحيحة للنقاش، بتعيين «ماذا حدث؟» قبل اجابة: لماذا حدث؟ ما حدث هو تحميل بروتوكول باريس مسؤولية الأزمة، ما يعني ان الاحتلال هو نبع أزمات كان ارتفاع الاسعار أبسطها! أما الأزمة الأعمق، فهي أزمة المالية العامة التي لم يحس المواطن بتأثيرها، لأن السلطة وفرت مسكنات لها وحولتها قنبلة مؤجلة، مع انها سبب الحديث عن «أزمة غير مسبوقه»، في وقت لم تكن الاسعار قد ارتفعت فيه بعد!

والحال هذه، بدا تأخر الحكومة في دفع راتب شهر واحد، غير كاف لوصف الأزمة بغير المسبوقه، لأنها مسبوقه، بل دليل أن تأخر دفع الرواتب كان قد تكرر سابقاً أكثر من مرة، ولأزيد من شهر واحد، ما يسمح بالحديث عن غير أزمة تراكمية، استحققت وصف غير المسبوقه. وعليه، يصير السؤال: إذا لم تعد الأزمة تقتصر على تأخر الرواتب أو ارتفاع الأسعار، على أهمية ذلك، فما طبيعتها وما حجمها وحلولها الممكنة؟

ليس ما شهدناه خلال شهري آب وأيلول 2012، إلا تكرار لما صار في شهري آب وأيلول 2011 من حصار مالي قبل الذهاب للأمم المتحدة وبعده، ما أوجد حصاراً فجعزاً في الميزانية. حاول فياض تعويض ذلك جزئياً من خلال سياسة ضريبية وتقشفية، قرعت لها الطناجر احتجاجاً وتوحد الجميع ضدها فسقطت. كانت أزمة 2012 تكراراً لأزمة شبيهة ترافقت مع الذهاب للأمم المتحدة عام 2011! أما الفرق بينهما فهو أن احتجاج 2011 كان موجهاً ضد السلطة، التي تراجعت فهدأت الطناجر والحناجر، بينما كانت أزمة 2012 مستوردة من «إسرائيل»، التي لو نوت التراجع لفعلته أمام احتجاج مواطنيها على ارتفاع الأسعار.

هل الأزمة الجديدة غير مسبوقه ولماذا؟

ثمة «غير مسبوق» آخر سنة 2012 بالقياس لسنة 2011، هو أن السلطة الفلسطينية حين جفت بعض مواردها وأواخر 2011، اضطرت إلى مزيد من الاستدانة من البنوك والقطاع الخاص! إذا، ثمة فارق نوعي هو تآكل قدرة السلطة الفلسطينية عام 2012 على الاستدانة، قياساً بوضعها الائتماني عام 2011.

مارست السلطة سياسة «لحس المبرد»، خلال السنوات القليلة المنصرمة، لأن توازن ماليتها كان يقوم على وعود المانحين، وحين يقصر هؤلاء كانت تلجأ إلى الاستدانة مؤقتاً من البنوك بغطاء الأموال المنتظرة من المانحين، التي حين لم تصل أصبحت ديون السلطة دائمة، وهو ما يعني كلفة إضافية تتمثل بالفوائد المركبة عليها.

إن تدني صدقية الدول المانحة تجاه السلطة، يعني تدنيا موازياً في صدقية السلطة وتآكل قدرتها على الاستدانة بضمانة أموال المانحين. من جانب آخر، حتى ولو أبدت البنوك تفهماً لظروف السلطة، لكن ثمة معايير فنية لا مجال لتجاهلها، ناهيك عن أن قدرات البنوك المحلية لا تسمح لها بتلبية كل طلبات السلطة.

حين يتم الحديث عن أزمة مالية غير مسبوقه، لا نكون أمام أزمة تخص 2012 حصراً، بل أزمات مرحلة تراكمياً منذ 2008 وصولاً لسنة 2012، التي بدأت مع دين يبلغ 1.5 مليار دولار، وفق أرقام رئيس الوزراء، و2.2 مليار وفق معطيات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار». وبذلك، يمكن الحديث عن مديونية في سنة 2012 تتراوح من 2.5 - 3 مليارات دولار، باعتبار أن العجز المتوقع يبلغ حوالي مليار دولار وفق تقديرات فياض.

هذا الواقع هو من طبيعة تراكمية سلبية، لأن اضطراب المالية العامة والعيش تحت شعور أن السلطة مفلسة، لا بد أن يؤثر سلباً في كل اتجاه، بدءاً من خفض الائتمان والأمان إلى تدني الإنتاجية والصدقية. نختم النقطة بالقول إن وضعية الإفلاس المالي أكثر بنويوية من رفع الأسعار، الذي سنعود إليه، بعد كشف كارثة اقتصادية أخرى، لولاها لما كانت أزمة مالية أو حاجة لأموال مانحين أو دين أو رفع أسعار بالعدوى.

تحت قرع الطناجر بداية 2012، وزمامير السيارات في أيلول 2012 بسبب سعر الوقود، طمس كارثة حقيقية هي أزمة المالية العامة، التي يخطط خارجياً أن تؤول إلى إفلاس مالي وإفلاس سياسي، هي حصيلة كارثة أكبر، عيننا الأثر

الاقتصادي التراكمي السلبى منذ 1967 للاحتلال، الذي نجح في إحلال سبب زائف للأزمة المالية ونتيجة زائفة للاحتلال، بدلاً من السبب الحقيقي للأزمة والنتيجة الحقيقية للاحتلال.

تتطرق التعليقات حول الأزمة عادة إلى أمور ثانوية، من نوع سوء تطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الاحتلال، دون التطرق لأثر الاحتلال نفسه، أو سبب حاجة السلطة للمساعدة، ربطاً بأن ضآلة حجم الناتج الفلسطيني لا تسمح باقتطاع ضريبي يتناسب ونفقات السلطة. نشير هنا إلى إلصاق البعض صفة «الشحدة» بالفلسطينيين، ناسياً أنه ما كانت لتكون شحدة فلسطينية لولا سرقة إسرائيلية للموارد الفلسطينية.

ما هي حقيقة الكلفة التي يدفعها الاقتصاد الفلسطيني سنويًا جراء الاحتلال؟

لست لأدخل في نقاش عبثي حول معنى تعمد خلط الاسباب واحلال الفرعي، الفساد وسوء الادارة، مكان السبب الرئيس، الاحتلال وسرقة الموارد وحبس التطور، ولا حول الأثر التدميري للاحتلال، لكنني سأضيف ما أظنه جديداً وهو تحديد الكلفة التي يدفعها الاقتصاد الفلسطيني سنويًا جراء الاحتلال؟

ثمة رقم متداول يقول إن خسارة الاقتصاد الفلسطيني سنويًا بسبب الاحتلال تبلغ 6.8 مليارات دولار، أي أكبر من الناتج المحلي سنة 2012، المقدر بحوالي 6 مليارات، أي أنه مقابل كل قرش ينتجه الفلسطيني يخسر ما يساويه جراء الاحتلال. إن توفير الناتج المحلي المهدور، يعني توفير دخل وطني مساو تقريباً، ما يعني أيضاً توفير ضريبة دخل للسلطة تبلغ حوالي مليار دولار سنويًا، تعادل المساعدات الخارجية الموعودة.

يمكن لأي كان أن يقدر كما يشاء حجم خسارة الاقتصاد الفلسطيني سنويًا، لكن صحة التقدير هي من صحة المعيار الذي استخرجت بناءً عليه الخسارة، ما يقتضي استخراج الرقم الافتراضي الصحيح للناتج الفلسطيني، وبناءً عليه يمكن استخراج الفرق بينه وبين الناتج الفعلي، فنكون أمام تقدير الخسارة السنوية.

ثمة قاعدة منهجية هي أخذ عدد السكان أساساً لتقويم الناتج المحلي لبلد ما مقارنة بـ «إسرائيل» مثلاً، التي بلغ عدد سكانها عام 2011 نحو 7.8 ملايين نسمة، مع ناتج محلي يتجاوز 244 مليار دولار. لو تعادلت الإنتاجيتان الفلسطينية والإسرائيلية، فإن 4.17 مليون فلسطيني، يساوي 53.2٪ من سكان «إسرائيل»؛ يجب أن ينتجوا 130 مليار دولار، التي هي قيمة 53.2٪ من ناتج «إسرائيل»، لأن الضفة وغزة مدارة منذ 45 سنة من قبلها، ما يفترض تقارب إنتاجية كل منهما لو تعرضتا للتطور الإيجابي نفسه.

بناءً عليه، يمكن القول إن الناتج المحلي الفلسطيني الافتراضي يبلغ 130 مليار دولار، أي 22 ضعف الناتج المحلي الواقعي البالغ حوالي ستة مليارات، أي 4.6٪ من حجمه الافتراضي. يعني ما تقدم أن خسارة الناتج المحلي الفلسطيني، نتيجة تدني الإنتاجية، تعادل 124 مليار دولار سنويًا.

كي نتلافى اختلاف شروط الإنتاج في «إسرائيل»، وافترض صعوبة توفرها للفلسطينيين، نسوق مثلاً ثانياً هو لبنان مع عدد سكان شبيه بعدد سكان أراضي السلطة، وناتج محلي يبلغ حوالي 45 مليار دولار، أي أكثر من سبعة أضعاف الناتج الفلسطيني، الذي يحقق خسارة سنوية تقدر والحال هذه بحوالي 40 مليار دولار.

الأزمات الخمس للاقتصاد الفلسطيني مرتبة حسب أهميتها:

إذا، نحن أمام خمسة مستويات للأزمة مرتبة حسب خطورتها؛

أولاً: أزمة بنويوية تترتب عليها خسارة سنوية في الناتج المحلي.

ثانياً: أزمة مديونية متراكمة مع فوائدها.

ثالثاً: أزمة العجز الجاري في موازنة السلطة.

رابعاً: «الأزمة بالعدوى»: أي أن كل تغيير سلبي يصيب الاقتصاد الإسرائيلي ينعكس على الفلسطيني.

خامساً: «الأزمة الاحتياطي»، المتأنية عن تحكّم «إسرائيل» بصنابير الاقتصاد الفلسطيني ليخدم سياستها العليا.

يقع ما جرى أخيراً في نطاق الأزمتين الأخف؛ العجز الجاري والأزمة بالعدوى، أي ارتفاع الأسعار، ما طمس الكارتنتين البنيويتين الأهم؛ وهما تدني الإنتاجية وضآلة حجم الناتج المحلي، وضخامة المديونية العامة.

إذا، تركزت الأنظار حول أزمة ارتفاع الأسعار، وبشكل أدق، أسعار الوقود، فضلاً عن نفس السلع الكمالية التي رفعت «إسرائيل» أسعارها لتمويل بعض نفقاتها المستجدة، دون أن تمد يدها أبداً لمصروفات الأمن والاستيطان، أو تمس لقمه الفئات الأقل حظاً، لأنها غير معنية بأسعار البنزين والسيارات والسلع الكمالية.

يفسر ما تقدم محدودية عدد المشاركين في الاحتجاجات الإسرائيلية، والمقدر ببضعة آلاف، كمثّل الفلسطينيين، حيث الدور البارز لأصحاب سيارات الأجرة، والحافز السياسي لبعض المحتجين، الذين رأوا مناسبة لتصفية الحساب مع فياض، لكن البوصلة عادت إلى أن سبب ارتفاع الأسعار هو «بروتوكول باريس»، الذي ربط مستويات أسعار السلع عموماً، والوقود خصوصاً، في أراضي السلطة مع مثيلتها في «إسرائيل».

الإجماع الوطني الفلسطيني الذي كاد يتشكل.. وهل ضاعت الفرصة؟

بدأت الأمور للحظة وكأن أزمة الأسعار تفتتح باب «بروتوكول باريس»،

بدليل طلب السلطة من «إسرائيل» إعادة البحث فيه، ما فتح الباب واسعاً على أن الاحتلال هو سبب الأزمة الاقتصادية البنيوية، ليس على ما يقول معارضو السلطة فقط، بل على ما تقوله أيضاً النخبة الاقتصادية للسلطة ممثلة بالدكاترة: فياض رئيس مجلس الوزراء، ومحمد اشتية رئيس المجلس الاقتصادي «بكدار»؛ ومحمد مصطفى رئيس صندوق الاستثمار. في لحظة تاريخية مشرقة، كاد أن يتشكل إجماع وطني فلسطيني يضع المسألة برمتها ومن جذورها على بساط البحث. غير أن البعض أدرك دقة اللحظة، وأن الغيوم التي تتجمع في الأفق لن تمطر ركوعاً سياسياً، بل قد تطلق عاصفة كرامة وطنية ونهوضاً عارماً مجيداً، ما دفعه للملحة الوضع من خلال تدابير صارت معروفة!

أصبح ممكناً خلال أيام ما كان قبل شهور مستحيلاً، فانفتحت الأبواب الموصدة! تقول جريدة «الحياة» الصادرة في 2012/9/13: «تبدى «إسرائيل» قلقاً شديداً من تطور الأزمة المالية للسلطة إلى حد انهيارها أو لجوئها إلى تحركات أحادية، أو اندلاع انتفاضة ثالثة، أو حصول فوضى. بسبب هذه المخاوف، توجهت بطلب عاجل إلى الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي بتحويل مئات ملايين الدولارات إلى السلطة لإنقاذها من الانهيار!»

إذا، تؤكد الوقائع ثانية أن لدى «إسرائيل» قرار فتح وإغلاق صنابير المساعدات الخارجية على السلطة، لمنع الانفجار وليس لحل المشكلة، أي تقديم مسكن لمشكلة جارية وترك أربع مشاكل بنويوية قاتلة عالقاً.

كانت التجربة الأخيرة فرصة باهرة لتظهير المشكلة، ما يقتضي من النخبة الاقتصادية الفلسطينية استثمارها فكرياً باتجاه تشكيل رؤية تحظى بإجماع وطني يدعو إلى مسار سياسي جديد، هو وضع إنهاء الاحتلال عنواناً وحيداً للحل. غير ذلك، ليس إلا «لحس المبرد» والعيش المؤقت بانتظار الانهيار والانفجار.

في استشراف السيناريوهات المحتملة، التوقعات والاقتراحات الواجبة؟

في ختام هذا التقدير، وكمحاولاً منا لاستشراف وتوقع السيناريوهات المحتملة، والاقتراحات التي يمكن تقديمها في تصور مجمل ما عرضنا له نشير على مستوى التوقعات إلى ان رد الفعل الطبيعي للسلطة الفلسطينية وأطراف الرباعية، عجماً وعرباً، محاولة الحؤول دون انفجار الأزمة من خلال إجراءات تكتيكية تسكينية، تعالج العرض دون مداواة المرض، وهو ما ضمنه في عنوان التقدير: مداراة العرض وإبقاء المرض!

تقاطعت مختلف الأطراف على ضرورة الإسعاف، لكن ماذا عن المرض نفسه والمتمثل بأكثر من مستوى للأزمة الاقتصادية الفلسطينية؟ بما في ذلك شبه إفلاس المالية العامة، وتدني إنتاجية المجتمع على نحو باهظ جداً كما بينا.

على خلاف المرات السابقة، بدأ يتشكل إجماع فلسطيني، بما في ذلك رجالات السلطة، والنخبة الاقتصادية الرسمية، ممثلة بالدكاترة فياض واشتية ومصطفى، على أن سبب الأزمة سياسي، مع ما يقوده ذلك من إحالات على بروتوكول باريس، فاتفاق أوسلو، فالاحتلال. وكان مترتبات ذلك بدء الحديث عن إلغاء بروتوكول باريس أو تعديله، وصولاً إلى اتفاق أوسلو، وما راج أخيراً عن تفكير السلطة بالغائه.

يقتضي ذلك توفير الاشتراطات الواجبة من خلال بلورة «رؤية - سياسة إلغاء أوسلو»، وما تحتاج إليه هذه الخطوة بالغة الأهمية، التي ترتقي إلى حد إعادة تصحيح التاريخ، من توليد إجماع وطني حولها، بوصفها قضية وطنية من طبيعة وجودية. إذا ما امتلك الفلسطينيون سلاح الموقف هذا، فإن المترتبات العملية تبقى ممكنة، خصوصاً أن الفلسطينيين لا يستعيدون بذلك وحدتهم الداخلية فقط، بل أيضاً وضعيتهم الطبيعية وقرارهم في تحديد ماذا يريدون من الآخرين، بدل ترك الآخرين يقررون للفلسطينيين ألا يفعلوا شيئاً إلا ضمن سقف الرباعية الذي هو ضمن السقف الأميركي، الذي كان دائماً متطابقاً مع ما تريده إسرائيل.

حين نشدد على توليد رؤية محل إجماع وطني على سياسة خروج من أوسلو، فإن ذلك يقتضي حسم أربع مسائل متلازمة بحيث تصبح محل إجماع، وهي:

أ- أن الوضع القائم هو إنهاء متدرج ومتسارع لما تبقى من أرض الضفة والقدس.

ب - استحالة حمل أعباء المرحلة التاريخية الراهنة ومسؤولية إلغاء أوسلو إلا من خلال إجماع وطني فلسطيني.

ج - وجود سياسة حل، بمعنى الربط المحكم بين الرؤية - القناعة بقرار الإلغاء، وآليات التنفيذ وإمكاناته.

د- توفر إرادة سياسية وإدراك عميق يصل حد اليقين، بضرورة مغادرة موقع المتلقي إلى موقع المبادر، ليس فيما يخص الأعداء بل الأصدقاء أيضاً، الذين أن لهم أن يعطوا فلسطين حسب حاجتها وكحق لها، لا أن يأخذوا منها بالسياسة ما يعطونه لها بالمال، الذي يبدو «منة» منهم عليها. أي أن تقر فلسطين ما تريده منهم لا أن يقرروا هم لها، وأن تكون وظيفتهم خدمة فلسطين لا أن تكون في خدمتهم!

على هامش اجتماعات اللجنة المشتركة في رام الله

الانطلاقة المطلوبة في العلاقات الاقتصادية بين الأردن وفلسطين وسبل تحقيقها

د.حازم الشار

أ - في المجال الإنتاجي (السلعي) - التعاون وتبادل الخبرة في مجالات:

التحديث الصناعي والمناطق الصناعية وسبل تحقيق التنافسية
المواصفات والمقاييس وفحوص المطابقة خصوصا في الصناعات الدوائية؛
الزراعة وخصوصا الوقاية من الآفات الزراعية وأساليب الزراعة الحديثة
والري والتلقيح والتسميد والطب البيطري والأحراج؛ الطاقة الكهربائية
والمصادر المستدامة للطاقة؛

بحث إمكانية وجدوى توريد مشتقات البترول الى فلسطين؛

ب - الخدمات:

التعاون التجاري: المناطق الحرة والنفاذ الى الاسواق الدولية، وانضمام
فلسطين لمنظمة التجارة العالمية؛

الخدمات السياحية: السفريات والاقامات الفندقية ولا يخفى الدخل
السياحي الذي يجنيه الأردن نتيجة لمرور المسافرين الفلسطينيين عبره
إلى الخارج وبالإمكان تشجيع زيارة الاردنيين الى المناطق الفلسطينية
وخصوصا الاماكن المقدسة. و رغم إمكانية تنظيم الرحلات المشتركة
للفرق السياحية خصوصا بهدف السياحة الدينية إلا أن هذا الباب لم يتم
استغلاله بشكل فعال.

البنوك والمصارف: تنبغي الاشارة الى ان البنوك الاردنية كانت السبابة
لممارسة نشاطها في المناطق الفلسطينية وما زال لها نصيب الاسد من
النشاط المصرفي في فلسطين.

الاستثمارات وسوق الأسهم: ينبغي العمل على تنشيط سوق الاستثمارات
بين البلدين.

النقل والترانزيت: من الممكن اجراء تعاقدات بين الشركات الاردنية
والفلسطينية لتحقيق اقصى درجات الكفاءة في نقل البضائع والأشخاص
بين البلدين.

الدراسة: تعزيز فرص التبادل الدراسي بين مؤسسات التعليم المتوسط
والعالي في البلدين وتبادل الخبرة في المجالات المختلفة بين تلك المؤسسات.
العلاج والتعاون الصحي: اهمية تنظيم التحويلات الخارجية بين البلدين
بما يوفر من نفقاتهما ويضمن تحقيق انجع النتائج.

الاتصالات: تعزيز التعاون بين شركات الاتصالات في كلا البلدين بما يوفر
كفاءة اعلى لشبكتي الاتصالات ويوفر على المستهلكين فيها.

المعيقات أمام تنمية التجارة مع الأردن وأهمية التنسيق لمواجهتها:

القوائم المحددة في بروتوكول باريس والشروط الملحقة للاستيراد والتصدير.
التفتيش الأمني الإسرائيلي وإضراره خصوصا بالبضائع الزراعية والغذائية
نظرا للتأخير وتعرضها لظروف غير مناسبة.

عدم الالتزام بشهادات المنشأ وعدم التقيد بالمواصفات.

بعض النواقص في التسهيلات لتوفير الاحتياجات اللوجستية والاستثمارية
للتجار الفلسطينيين في الأردن.

التكلفة العالية للنقل الى ومن الأردن وعبره بسبب الإجراءات الإسرائيلية.
1. آفاق تنمية التجارة السلعية والخدمية مع الأردن:

المطلقات والأهداف:

عدا عن تحقيق الأهداف المشتركة والمتبادلة كالمكاسب التجارية والاقتصادية
للطرفين وتعزيز التعاون وتشجيع التبادل التجاري وتحقيق التكامل في
الموارد والإمكانات وخصوصا في مجال البنية التحتية والسعي لتوطيد
دعائم الوحدة بين الشعبين والبلدين الشقيقين في المجال الاقتصادي.

أ - الفلسطينية:

- التحرر من التبعية والاستغلال القائم مع السوق الإسرائيلية

تنوع مصادر ومعايير الاستيراد والتصدير مع العالم

تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العمق العربي والإسلامي
والمشاركة الفاعلة في برامج التكامل معهما.

ب - الأردنية

دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ومساعدته في مواجهة الحصار
الاقتصادي ومواجهة آثار الاستيطان والإجراءات الإسرائيلية الأخرى

لاقتلاع الشعب الفلسطيني وتهجيرهم من أرضه.

- المساهمة في حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين وخصوصا
في القدس.

- إحلال البضائع والخدمات الأردنية مكان مثيلاتها الإسرائيلية في حال
توفر شروط المنافسة. --- -- مساعدة الاقتصاد الفلسطيني في الانفكاك
من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتحقيق مبدأ التجارة الحرة مع باقي دول
العالم

2. أهمية الأردن للبضائع الفلسطينية وفلسطين للبضائع الأردنية:

أ - المزايا المشتركة:

التشابه في العادات والأنماط الاستهلاكية الناجمة عن التشابه في الثقافة
والدين والعادات والتقاليد والأذواق، وعامل القرابة والنسب (التشابه
والاندماج الاجتماعي)؛

التشابه في أنماط الانتاج والعمل خصوصا الزراعي

تشابه الظروف الطبيعية والتركيبة السكانية ومستويات التعليم

ب - المزايا النسبية

للبضائع الفلسطينية في السوق الأردنية:

الحاجة لبعض السلع المنتجة حصريا في فلسطيني مثل الحجر والزيت
والصابون

الجودة الناجمة عن الخبرة والتطور التقني الناجم عن الاحتكاك والمحاكاة
للاقتصاد الإسرائيلي.

قرب السوق الأردنية

إمكانية الاستفادة من البنية التحتية المتطورة من طرق وموانئ ومطارات
ومعابر برية وتسهيلات التخزين والتخليص والنقل.

للبضائع الأردنية في السوق الفلسطينية:

قرب السوق الفلسطينية؛

انخفاض تكاليف الإنتاج وخصوصا العمالة وانخفاض أسعار بعض
السلع والخدمات المنتجة تبعا لذلك في السوق الأردنية بالنسبة للمستوردين
والمستهلكين الفلسطينيين مع ارتفاع مستوى الأسعار والأجور في فلسطين؛
التقدم التقني في الأردن ومستوى الجودة للسلع والخدمات؛

السياسات التجارية المطلوبة:

ضمان الأولوية لمنتجات وخدمات كل دولة لدى الأخرى وحصولها على
شروط تفضيلية.

منح البضائع الفلسطينية بعض المزايا التفضيلية (الإعفاءات الضريبية
والجمركية)

تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير من كلا البلدين؛

تقديم تسهيلات لإقامة مكاتب ارتباط ووكالات وربما فروع للشركات
والمنشآت الاقتصادية من كل طرف لدى الآخر؛

توفير اية تسهيلات لوجستية وادارية ضرورية أخرى؛

التشدد في مراقبة المواصفات بالنسبة للبضائع المستوردة عبر الأردن الى
فلسطين مع مراعاة المواصفات وشهادات المنشأ للبضائع الفلسطينية
المصدرة إلى الأردن وعبره.

أسس العلاقات الاقتصادية بين البلدين: بالتوازي مع عوامل الوحدة
العاطفية والسياسية لا بد أن تقوم العلاقة الاقتصادية بين البلدين على
أساس التعاون المتكافئ وتحقيق الفائدة المتبادلة من خلال توفير شروط
منافسة أفضل لبضائع وخدمات كلا الطرفين على حد سواء.

آليات التعاون المقترحة: مع ضرورة وجود آلية تنسيق ومتابعة دائمة بين
البلدين تقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقات وتقييمها وتقويم تنفيذها من المهم
العمل على ما يلي:

تطوير العلاقات بين القطاع الخاص ومؤسساته في البلدين؛

تشجيع فرص الاستثمار خصوصا في فلسطين مع التركيز على القدس؛

إقامة المناطق الصناعية والتجارية المشتركة؛

تشجيع إقامة المعارض والعروض الاقتصادية بين البلدين؛

دراسة فرص إحلال الواردات من إسرائيل بمنتجات أردنية.

انعدت في رام الله اجتماعات اللجنة العليا الفلسطينية الأردنية المشتركة،
وتأتي هذه الاجتماعات في ظروف دقيقة يمر بها الاقتصاد الفلسطيني،
وفي وقت يطرح فيه بقوة مصر بروتوكول باريس الاقتصادي والبحث عن
بدائل له ومخارج عملية للتخلص منه ومن تبعية الاقتصاد الفلسطيني
للاقتصاد الإسرائيلي التي كرسها. ومن هنا تنبع الأهمية الاستثنائية لهذه
الاجتماعات وللنتائج المتوخاة منها.

فإضافة لعمق العلاقة التاريخية والمصرية التي تربط البلدين والشعبين
الشقيقين، تتبع أهمية الأردن كبوابة تجارية برية رئيسية ووحيدة
لصادرات فلسطين من الضفة الغربية إلى الخارج وخاصة للدول العربية،
وبالتالي فهو المخرج الوحيد لفك الارتباط بالسوق الإسرائيلية والاستيراد
عبره الى العالم. وتستمد المملكة مكانتها كجسر لتجارة الترانزيت السلعية
الفلسطينية وقاعدة لوجستية لتقديم الخدمات لحركة المواطنين والسلع
الى الخارج من خلال طرق النقل البري والبحري والجوي الأردنية في ظل
عدم توفر ميناء ومطارات لدى السلطة الفلسطينية سوى في قطاع غزة
وحدود برية عدا مصر (خصوصا في ظل حالة الانقسام الواقع بين قطاع
غزة والضفة الغربية). وتشمل تجارة الترانزيت تلك معظم صادرات
فلسطين إلى العالم وجزءا من وارداتها منه.

ووفقا لما صدر عن الاجتماعات المشار إليها أعلاه فقد تم توقيع 14
بروتوكولا في مختلف المجالات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة والصناعة،
والمدن الصناعية، والتنافسية، والمعارض، والطاقة، والزراعة، والتربية
والتعليم، والشؤون الاجتماعية كانت قد أعدت في اجتماعات اللجان
الفرعية في السنوات الأربع السابقة وتمت مراجعتها وتوقيعها بالأحرف
الأولى الأسبوع الماضي، وتأتي هذه البروتوكولات تكملة وتتويجا للإطار
القانوني للعلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن الذي تم تحديده
في الاتفاقات السابقة بدءا باتفاقية عام 1995 وبروتوكول عام 2000
وتمهيدا لإقرار مشروع اتفاقية التجارة الحرة الذي يتوق الطرفان لتوقيعه
عند توفر الظروف الملائمة.

فبالرغم من الاتفاقات السابقة بين البلدين ظل حجم المبادلات التجارية
بينهما متواضعا إذا ما قيس بحجم التبادل التجاري الخارجي لكل منهما
وللتبادل التجاري لفلسطين مع إسرائيل بصورة خاصة الذي يتجاوز
الثلاثة مليارات ونصف المليار دولار. من هنا برزت الحاجة إلى زيادة
المبادلات التجارية بين البلدين، التي ما زالت وفقا لوزير الصناعة والتجارة
الأردني د.شبيب عماري دون مستوى الطموح، لا سيما أن مجمل التبادل
التجاري بينهما وصل في حده الأعلى خلال العام 2011 إلى (73,6) مليون
دينار فقط، مقارنة بعام 2010 حيث بلغ (63) مليون دينار، وبنسبة
زيادة بلغت (16,8 %)، في حين وصل مجمل التبادل التجاري بين البلدين
حتى شهر تموز من العام الحالي إلى حوالي (52) مليون دينار مقارنة
بـ (39) مليون دينار لنفس الفترة من عام 2011 بنسبة زيادة بلغت
(33 %). ومن ابرز السلع المصدرة من فلسطين إلى الأردن الحجر والرخام
والفواكه والخضار الطازجة و المواد الغذائية المصنعة والصابون والأدوية
والخردة وبالمقابل فمن ابرز السلع المستوردة: الألمنيوم وأجهزة الاتصالات
والمواد الغذائية المصنعة والطاقة الكهربائية والأدوية والمياه.

وبالرغم من ان الزيادة النسبية الاخيرة المشار إليها تبدو كبيرة لسنة
واحدة، فإن الزيادة المطلقة للعشر سنوات الفائتة لا تزيد عن الخمسين
مليون دينار أردني مع استمرار العجز لصالح الأردن فيها. ولتحقيق
انطلاقة حقيقية فان الزيادة المطلوبة هي بالأضعاف المضاعفة وليس
بالنسب المتواضعة من رقمين.

أشكال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي (القائمة والممكنة):

لتحقيق الانطلاقة المرجوة في العلاقات الاقتصادية بالبلدين نقترح مراجعة
متروية لكل مفاصل هذه العلاقة والبحث عن فرص تطويرها بصورة
شاملة وهذا من المفترض أن تكون البروتوكولات الموقعة قد فعلته:

قرار المقالة منع استيراد الفواكه يثير الشكوك والتساؤلات مراقبون: القرار جاء خدمة لأغنياء المحمرات وليس لحماية المنتج الوطني



حصاد موسم الجوافة في منطقة المواصي

مصطفى أن زراعة حماس فرضت قرارها لكي تروج لمنتجاتها من الجوافة والبلح، مستخدمة قوتها الإدارية بفرض أصناف لا تجد رواجا عند المواطن، ويضطر البائع لشراؤها بأسعار لا تستحقها حتى لا يغلق محله وينام في بيته، بالإضافة أن القرار جاء لصالح زراعة حماس التي تشرف وتدير وتحصد إنتاج الأراضي المحررة.

الغرفة التجارية تشترط الرقابة والجودة

ويشترط رئيس الغرفة التجارية محمود اليازجي تأييد قرار منع استيراد الفواكه بتوفر كافة الأنواع الممنوعة وبأسعار مناسبة وكميات كافية وبجودة عالية، إضافة إلى مراقبة السوق لمنع الاستغلال والاحتكار.

ويطالب اليازجي وزارة الزراعة المقالة بالكشف عن الكميات المتوفرة من جميع الأنواع لديها ان كانت موجودة، والتعهد بمراقبة السوق وعدم الاكتفاء باتخاذ القرار وترك المواطن فريسة لاستغلال المزارعين.

ويؤكد اليازجي أن قرار وقف استيراد العنب جاء متأخراً لكنه يوضح «ان إنتاج قطاع غزة من البلح العام الماضي تضرر ولم يقدم المزارعون على حصده لان تكلفة الحصاد أعلى من السعر المتداول في السوق، ولذلك إذا كان القرار بمنع استيراد البلح والجوافة فنحن نؤيده، ولكن إذا شمل كافة الأنواع فهو بحاجة إلى إعادة تقييم».

ويقول: «يجب حماية المنتج الوطني، نحن لا نستطيع المنافسة في ظل إغراق السوق بالأصناف التي ننتجها، وإذا كان قرارا مدروسا من حيث الجودة والكمية والنوعية ومراقبة السوق ومنع الاستغلال وتوفير الفواكه غير الموجودة ولا تزرع عندنا فنحن مع القرار».

ويضيف اليازجي: «وإذا كان قرار المنع يشمل كل أنواع الفواكه استثناء الموز والتفاح، رغم وجود أنواع أخرى مثل الاجاص والخوخ وغيره من الفواكه غير متوفرة ولا تزرع في غزة فيجب إعادة النظر في القرار ليشمل الاستثناء كل أنواع الفواكه التي لا نستطيع توفيرها أو إنتاجها في غزة وليس فقط الموز والتفاح».

ويشدد اليازجي على ضرورة مراقبة الأسواق من حيث الجودة والسعر، لان الرقابة ستمنع المزارع من استغلال المواطنين، ومن اتخذ القرار يستطيع فرض الرقابة على الأسعار وتعديل القرار ليشمل كل أصناف الفواكه التي لا تنتج في غزة وليس الموز والتفاح فقط، ويضيف: «نحن لا نريد أن نعود إلى أيام الحصار عندما ارتفعت أسعار الفاكهة بشكل جنوني، نحن نريد حماية المنتج الوطني وتوفير كل أصناف الفاكهة لتشجيع المزارعين والتخفيف عن المواطنين بحيث تكون الأسعار مناسبة».

خبراء الاقتصاد يشككون

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر د. عاطف أبو سيف أن القرار جاء لخدمة فئة معينة قامت بزراعة أراضي المحمرات بالبلح والجوافة، لكن متخذي القرار لم يلتفتوا لمنتج العنب لأنه إنتاج فردي بينما البلح والجوافة ملك لشركات خاصة بهم، والغرض ليس حماية المنتج الوطني وإنما حماية مصالحهم والتربح بشكل كبير.

ويعتبر أبو سيف عن استغرابه لاقتصر أنواع الفواكه على أربعة أصناف واستثناء نحو خمسين نوعا أخرى دون مراعاة رغبات وميول الناس. ويشير أستاذ الاقتصاد العلوم السياسية في جامعة الأزهر د. معين رجب إلى أن أي موضوع إذا أعدت له خطة سينجح، وأما إذا كانت له أهداف غير معلنة فسيؤتي نتائج سلبية، ولا بد من إعداد الدراسات العلمية قبل اتخاذ أي قرارات وحتى لا تكون القرارات عشوائية وتصيب لصالح لفريق معين. وأكد د. رجب أن السوق ستكشف الحقيقة في الأيام المقبلة من حيث إن كان القرار صائبا أو وجود عجز من عدمه، ويقول: من الممكن أن يخدم القرار فئة معينة، كل الاحتمالات واردة، ونحن مع أي قرار يحمي الإنتاج الوطني ولكن مع توفير المنتج المحلي بجودة عالية وأسعار ملائمة وكمياته كافية.

حياة وسوق حسن دوحان

أثار قرار وزارة الزراعة المقالة القاضي بمنع استيراد كافة أنواع الفواكه الإسرائيلية باستثناء الموز والتفاح، حالة من الإرباك والشكوك في دوافع وتوقيت القرار لدى المواطنين والتجار والمختصين. قرار وزارة زراعة المقالة جاء بذريعة حماية المنتج الوطني رغم مرور موسم العنب وهبوط أسعاره دون أي تدخل لحمايته لأنه إنتاج فردي، بينما تم حظر استيراد البطيخ والشمام لأنه إنتاج جمعيات ومؤسسات تابعة للحكومة المقالة. ويشمل القرار فواكه لا يتم إنتاجها في قطاع غزة مثل الاجاص والخوخ والسنتروزة وغيرها من اللوزيات، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول الغرض من القرار وخلفياته.

القرار وخلف الله

وعبر المواطنون عن قلقهم من قرار الحكومة المقالة منع استيراد كافة أنواع الفواكه الإسرائيلية باستثناء الموز والتفاح لأنه يحدد لهم ما يأكلونه من فواكه دون الأخذ في الاعتبار الفوارق البشرية التي خلق الله البشر على أساسها والتمثلة بحب أو كراهية أو تفضيل بعض أنواع الفاكهة، فكانت الحكمة الإلهية التنوع في إنتاج أرضه لتشمل كل أذواق ورغبات البشر. ويفرض القرار أنواعا من الفواكه التي تنتجها غزة وهي البلح والجوافة لتكون الوحيدة في الأسواق، وبالتالي يحقق مزارعوها أرباحا كبيرة لاضطرار المواطنين لشراؤها بأي ثمن لعدم وجود غيرها.

ويقول المواطن كمال عرفة من خانونس: «قرار غريب، في وقت يثير التساؤلات، بدنا نفهم ليش هذا القرار؟»، وأضاف: «إذا كان الهدف هو حماية إنتاج البلح والجوافة كان يكفي أن يشمل القرار منع استيراد البلح والجوافة الإسرائيلية، وأما التعميم في القرار ليشمل كل أنواع الفواكه فهو أمر يثير الدهشة والريبة».

ويطالب عرفة الحكومة المقالة بعدم «التعامل مع المواطنين كأغنياء، أو قطع من الغنم تسوقه وكأنه لا يعرف الطريق أو الحقيقة، نحن مع المنتج الوطني، ولكن ضد تحقيق مصالح شخصية للمتنفذين وبعض رجال الأعمال والجمعيات على حساب المواطن البسيط». ويشير إلى أن ابسط قواعد السوق الذي تتعامل بها الحكومة المقالة هي «اتاحة المجال للمنافسة وليس الاحتكار، ولكن يبدو أنها شعارات للاستهلاك».

ويوضح المواطن سلامة احمد أن القرار لم يكن له أي داع سوى حماية مصالح بعض المتنفذين، وقال «لا يجوز أن يتم رهن مصالح شعب بأكمله بمصالح فئة من الأغنياء الجدد، وكأنه نموذج لإعادة إنتاج الإقطاع، وليس لحماية المنتج الوطني كما يدعون».

ويشدد احمد على ضرورة حماية المنتج الوطني، وتوفير مقومات الحياة للمواطنين من خلال جعلهم قادرين على الاختيار، وعدم مصادرة أو فرض أنواع من الأكل عليهم قد لا يحبونها ويفضلون غيرها، ويقول مثلا: «الاجاص والخوخ وغيره من الأنواع لا يوجد لها بديل وطني وتم منع استيرادها، وهذا ليس عدلا... أن يشمل القرار كل الأنواع دون دراسة، وإنما تطبيقا لمصالح شخصية».

قطع أرزاق

ويعتبر التجار قرار الحكومة المقالة بمنع استيراد الفاكهة من إسرائيل قطعاً لأرزاقهم واستهدافا لهم، ويرى البائع مصطفى أبو الوفا أن القرار غير مدروس على الإطلاق، ويأتي لحماية طبقة اغتنت من التهريب وتريد تسويق نفسها من خلال زراعة المحمرات، ورفض القرار جملة وتفصيلاً باعتبار أن الناس أحرار في شراء ما يشتهون، وليس كل الفاكهة موز وتفاح وجوافة وبلح.

ويدعو الحكومة المقالة للتراجع عن قرارها الجائر والسماح باستيراد الفواكه التي لا توجد بدائل لها في قطاع غزة مع مراعاة أن الفواكه الموجودة تكفي من حيث النوعية والجودة والأسعار.

ويشير التاجر خالد عبد العزيز إلى أن دخول الفواكه من المعابر يعني وجود منافس بمستوى جودة أفضل للمنتج الوطني، الذي يتعامل معهم وفق تصنيفات ودرجات، فالدرجة الأولى لا تصل الأسواق في القطاع بل يتم تصديرها بالخفاء إلى إسرائيل وعبر الأنفاق إلى الخارج، والدرجات المتدنية هي ما يتم ترويجها في الأسواق على أساس أنها المنتج الوطني.

ويوضح عبد العزيز أن وجود المنتج المستورد يعني تنافسا حقيقيا في السوق، وهذا يعمل على تخفيض الأسعار لصالح بائع المفرق والمواطن، أما غياب المستورد فيعني استفراد منتجات المحمرات ذات التصنيف الثاني والثالث بأسعار التصنيف الأول والمستورد من إسرائيل، وعلى المواطن أن يقبل هذا راعماً.

ويرى التاجر وصاحب محل فواكه في منطقة تل السلطان برفح تامر

147 مليون يورو

قرض منحه صندوق النقد العربي للمغرب لدعم ميزان الأداءات وتقوية التجارة الخارجية مع البلدان العربية ومرافقة الاستراتيجيات الماكرو-اقتصادية للمملكة. ووقع نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية المغربي مع جاسم المناعي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، اتفاقتي تمويل في العاصمة الرباط، حسب ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية. وتشمل الاتفاقية الأولى قرضا بقيمة مليار درهم (90 مليون يورو) يتم تخصيصه لدعم ميزان الأداءات، فيما تشمل الاتفاقية الثانية فتح خط ائتماني بقيمة 637 مليون درهم (57 مليون يورو) يتم تخصيصها لتمويل التجارة الخارجية مع الدول العربية. وقال نزار بركة عقب التوقيع على الاتفاقيتين «ان صندوق النقد العربي يدعم ويرافق الإستراتيجية الحكومية الهادفة بالدرجة الأولى إلى احتواء العجز في ميزان الأداءات وتعزيز مستوى احتياطي العملات»، وذلك من خلال «مرافقة تنافسية صادراتنا تجاه الدول العربية». من جهته أكد المناعي أن «التسهيلات المالية الممنوحة للمغرب بلغت 6,5 مليار درهم (586 مليون يورو) ما بين 2009 و2011، بينها 5 مليارات درهم للمساهمة في دعم الإصلاحات المالية والبنكية، ومليار ونصف مليار درهم لتمويل التجارة الخارجية». وعبر المناعي عن «استعداد صندوق النقد العربي لدعم مختلف الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في المملكة».

150 مليون يورو

قرض ميسر من فرنسا للأردن لدعم الموازنة العامة. وقالت الحكومة الأردنية في بيان أن وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني جعفر حسان والسفيرة الفرنسية في عمان كورين برويز ومدير عام الوكالة الفرنسية للتنمية دوف زيرا وقعوا في عمان على اتفاقية القرض. وأوضح البيان انه «تم التوقيع أيضا على ثلاث اتفاقيات منح بقيمة إجمالية 1,6 مليون يورو في إطار الجهود الوطنية المبذولة للدعم الفني للبرامج والمشاريع المؤسسية في قطاع المياه، ولتوفير الدعم الفني لبرنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطني». وأكد حسان «أهمية القرض في دعم الموازنة بشكل مباشر والتخفيف من التحديات المالية التي تواجهها المملكة خاصة في ضوء استمرار أزمة الطاقة»، مشيرا إلى انه «سيتم صرف القرض لدعم الموازنة العامة على دفعتين من 100 مليون يورو و50 مليون يورو». وحسب البيان فانه «من المتوقع أن يتم صرف الدفعة الأولى من القرض خلال شهر تشرين الأول المقبل والدفعة الثانية في النصف الأول من العام 2013».

121 مليار دولار

خصصتها دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء طرق وجسور، ينفذ بعضها حاليا والبعض الآخر لاحقا. وأعلنت شركة إنفورما للمعارض، التي تنظم معرض «غلف ترافيك» بين 19 و21 تشرين الثاني المقبل في مركز أبو ظبي الوطني للمعارض، أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الإنفاق على مشاريع الطرق والجسور بتخصيصها نحو 27 مليار دولار أميركي لتحديث بنيتها التحتية خلال السنوات الخمس المقبلة، بعد الإمارات العربية المتحدة التي خصصت نصف الإنفاق الكلي لمنطقة الخليج على هذا القطاع، إذ يصل حجم إنفاقها على مشاريع الطرق والجسور إلى 58 مليار دولار. وتدرس قطر مشاريع لإنشاء طرق بقيمة 17 مليار دولار، فيما تخطط لشبكة مواصلات شاملة تمهيدا لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022. فيما تخطط الكويت لمشاريع بقيمة 9 مليارات دولار على مدى العامين المقبلين. وتتبع عمان والبحرين دول المنطقة في توجهها نحو مشاريع الطرق والجسور، من خلال مشاريع بقيمة 8 مليارات دولار تمر في مراحل مختلفة في عمان، إلى جانب مشاريع بقيمة ملياري دولار في البحرين.

مليار دولار

قرض تركي لمصر. وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية «إن قرضا بقيمة مليار دولار وافقت تركيا على تقديمه لمصر سيكون بفائدة تقل عن 0.6 بالمئة وسيجري سداه على خمس سنوات بفترة سماح ثلاث سنوات». ونقلت الوكالة عن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية ياسر علي قوله إن تركيا وافقت أيضا على تقديم مليار دولار أخرى لتمويل مشروعات للبنية التحتية. ووقع الرئيس محمد مرسى اتفاق القرض مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في تركيا.

صعوبات في النقل.. والحملة المصرية مستمرة

أسواق غزة تعاني شحا ملحوظا في السلع المصرية المهربة.. وأسعارها تشتعل

حياة وسوق
نادر القصير

تعاني أسواق قطاع غزة شحا في العديد من أنواع السلع والبضائع المصرية المهربة، كما أن أسعارها واصلت الارتفاع بشكل ملحوظ ومتزايد خلال الفترة الماضية، مع تواصل الحملة المصرية المكثفة ضد أنفاق التهريب، وما زالت عشرات الأنفاق المنتشرة على طول الحدود المصرية الفلسطينية تمر بأسوأ مراحلها منذ عدة سنوات، في أعقاب مواصلة السلطات المصرية حملتها المكثفة في الجانب الآخر من الحدود وإغلاق وتدمير العديد منها، وتشهد كميات البضائع والسلع الواردة إلى قطاع غزة عبر الأنفاق تناقصا ملحوظا منذ مدة، خاصة المواد الغذائية والفواكه، إضافة إلى بعض أنواع مواد البناء.

تناقص السلع المهربة

وبحسب ما أكده بعض الباعة والتجار، فإن السوق الأسبوعية برفح «السبت» لم تشهد وصول أية كميات جيدة من البضائع، عدا ما كان في مخازن التجار، موضحين أن تناقص السلع من السوق تسبب في رفع الأسعار. وأكد حازم عفانة، أحد تجار الأجهزة الإلكترونية، أنه ينتظر منذ أكثر من ثلاثة أسابيع وصول بضاعة اتفق على شرائها من أحد التجار، لكن الإجراءات المصرية المشددة تحول دون تمكن مالك النفق من نقلها للقطاع، مبينا أن مالك النفق أخبره أن البضاعة تم جلبها من القاهرة ووصلت مدينة العريش، ولم يتمكن من نقلها إلى مدينة رفح المصرية، نظرا للتواجد المصري المكثف على الطرق الرئيسية والفرعية، للحد من وصول البضائع للمنطقة الحدودية. وأصاب إغلاق أنفاق التهريب على الحدود

الفلسطينية المصرية أسواق محافظة رفح بأضرار اقتصادية واضحة. وتعاني السوق شحا واضحا في مختلف أنواع السلع والبضائع المصرية المهربة، كما شهدت أسعار العديد من الأصناف ارتفاعا ملحوظا مقارنة بأسعار الأسبوع المنصرم، ومنها السجائر المهربة، ومواد البناء وخاصة الحصى، التي غدت من أكثر السلع تأثرا بالإغلاق، حيث ارتفعت أسعارها إلى أكثر من 60% في غضون أسبوعين، كما شهدت أنواع أخرى من السلع ارتفاعا بنسبة أقل.

صعوبات في النقل

البائع سمير أبو سلمي الذي يعمل في تجارة مواد البناء منذ عدة أعوام أكد أن وقف عمل الأنفاق والقيود التي تواجه نقل الحصى خاصة أنها مواد ثقيلة وتواجه صعوبة في التهريب في ظل وجود الحملة الأمنية المصرية على السلع المهربة إلى قطاع غزة دفع كبار التجار إلى إخفاء الكميات التي يخزنونها، واكتفوا بإمداد السوق بكميات قليلة منها، وأوضح أبو سلمي أنه يواجه صعوبة في شراء كميات جديدة من الحصى، نتيجة غلاء أسعارها، وصعوبة نقلها، مبينا أن العديد من مالكي الأنفاق يضطرون لإغلاق فوهة النفق فجرا ويستمر إغلاقها طوال النهار وإعادة فتحها من جديد بعد غروب الشمس، خاصة تلك المخصصة بنقل مواد البناء وذلك لحمايتها من الكشف عنها وإغلاقها.

إعادة ترميم الأنفاق

ويشير «أبو رمزي»، أحد مالكي الأنفاق، إلى أن العديد من أصحاب الأنفاق كانت لهم فتحات تبعد مئات الأمتار عن الحدود لكن في الوقت الذي كان فيه التهريب لا يواجه ضغوطات كبيرة قاموا بفتح

عيون قريبة من الحدود لتوفير الأموال اللازمة لعملية النقل وكذلك أجور العمال وأيضا للحصول على كميات أكبر في وقت أقل وبأقل تكلفة مالية، وهذا ما أدى إلى زيادة الأرباح وخفض تكاليف التهريب وانخفاض أسعار المواد المهربة في أسواق غزة، ويقول «أبو رمزي»: «الآن وفي ظل استمرار الحملة المصرية ضد الأنفاق، الأمر اختلف كلياً وأصبح العديد من مالكي الأنفاق يسعون لإعادة فتح عيون الأنفاق البعيدة وبالتالي عادت التكلفة في العمل للارتفاع، وتبعها أيضا زيادة الأجر هذا بالإضافة إلى الكميات القليلة التي تتمكن من الوصول إلى عين النفق».

أما سعيد صلاح، ويعمل في أحد أنفاق التهريب على الحدود، فيؤكد أن العمل في ظل الحملة الأمنية أصبح في غاية الخطورة والصعوبة، ويضطر إلى أن الفترة السابقة كانت تشهد إدخال ما يقارب 600 طن يوميا من مواد البناء، أما الآن فلا يستطيع إدخال إلا مئة طن فقط وبتكلفة أعلى، ووقت أطول، وهذا يؤثر كثيرا بالتالي على أسعارها، مشيرا إلى أن الأنفاق الأخرى المتخصصة بإدخال البضائع والسلع الغذائية، أغلبها تم إغلاق عين النفق الخاص بها على الجانب الآخر من الحدود خاصة في المناطق الشرقية في حي السلام والبرازيل، ومنهم من يقوم حاليا بترميم النفق للوصول إلى الفتحة البعيدة عن الشريط الحدودي داخل الأراضي المصرية، ومنهم من لا يملك الأموال الكافية لترميمه فتوقف النفق عن العمل وبالتالي تم تسريح العاملين فيه، موضحا أن هذا الأمر أدى إلى نقص كبير في السلع في الأسواق وأعطى الفرصة للتجار الذين يمتلكون كميات كبيرة في مخازنهم لترحها بالتقطير في الأسواق لرفع أسعارها.

شغل جزئي بالتهريب

ويؤكد العديد من العمال وملاك الأنفاق، أن التهريب بات محصورا في أنفاق معينة وعادة ما يتم تحت رقابة صارمة في كلا جانبي الحدود، والبضائع التي يسمح بإدخالها عبر الأنفاق تخضع لفحص دقيق، وأشاروا إلى أن الكثير من مالكي الأنفاق جمدوا العمل في أنفاقهم بصورة مؤقتة، خشية أن تكتشفها أجهزة الأمن المصرية وتقوم بتفجيرها. وأوضح محسن الشاعر ويعمل في نفق لتهريب مواد البناء قرب حي البرازيل، أن دخول الأغنام الحية على خط التهريب خاصة مع قرب حلول عيد الأضحى المبارك خلق أزمة إضافية، فبالإضافة لوجود تناقص في عدد الأنفاق التي ما زالت تعمل ولم يتم اكتشافها بعد، وإدخال أي سلعة جديدة على عمل الأنفاق يفاقم الأزمة، ويقصص من تهريب سلع أخرى.

حماس تعترض

ولقد شهد الأسبوع الماضي اعتصامات ومسيرات احتجاجية عديدة نظمتها حركة حماس للإعلان عن رافضها لإغلاق الأنفاق، وإيجاد بديل عنها، في إشارة لرغبتها بسماع السلطات المصرية بإنشاء المنطقة الحرة التي ما زالت بعيدة المنال خاصة في ظل التصريحات التي جاءت على لسان مسؤولين كبار في الحكومة المصرية وكان آخرها بيان من الرئاسة المصرية يوضح عدم طرح الموضوع للدراسة في الوقت الحالي، ما يفيد بشكل واضح عدم نية السلطات المصرية السماح بإنشائها نظرا لأنها تشكل عائقا أمام المصالحة من ناحية وتعزز الانقسام من ناحية أخرى كما تمت الإشارة لذلك من قبل.

أزمة الوقود تطل برأسها على غزة والطوابير تعود من جديد أمام محطات البترول

حياة وسوق
نادر القصير

عادت أزمة نقص الوقود وخاصة السولار تطل برأسها من جديد في قطاع غزة، وشوهت طوابير طويلة من السيارات والمواطنين تصطف على محطات الوقود المنتشرة في القطاع في انتظار دورها لشراء الوقود اللازم، بعد أن غاب هذا المشهد لعدة شهور حيث عانى قطاع غزة شحا كبيرا في الوقود المهرب، وزادت تلك المشاهد بعد بدء الجيش المصري حملته الأمنية ضد أنفاق التهريب التي أسفرت عن إغلاق عشرات الأنفاق ومنها تلك المتخصصة بتهريب الوقود للقطاع، وذلك ضمن حملته الأمنية ضد الأنفاق عقب العملية التي نفذها مسلحون مجهولون في رفح المصرية وأسفرت عن مقتل 16 جنديا مصريا في شهر رمضان الماضي.

الطوابير من جديد

وأثر تفاقم الأزمة على مختلف مناحي الحياة، خاصة قطاع المواصلات، إذ توقف عدد كبير من مركبات الأجرة عن العمل، بينما شوهد مئات المواطنين ينتشرون على جوانب الطرق وقرب مواقف السيارات بانتظار مركبات نقلهم، وعاد مشهد المركبات والحافلات والشاحنات وهي تصطف في طوابير طويلة أمام محطات بيع الوقود، بانتظار وصول كميات من وقود السولار قيل إنها ستصل قريبا تلك المحطات. وأشار عبد الحميد ترمز صاحب مكتب المجد للسيارات برفح إلى أن تزايد الحركة بعد بداية العام الدراسي في الجامعات والمدارس قابله عجز من قبل المركبات عن تلبية طلبات المواطنين، إذ دفع نفاذ الوقود من معظم المركبات السائقة إما لإيقافها أو الوقوف في طوابير أمام المحطات بانتظار السولار، موضحا أن العدد المحدود من المركبات التي تعمل معرض للتوقف حال لم يتمكن سائقوها من تعبئة خزاناتهم بالوقود مجددا. وأشار ترمز إلى أن السائق بات يبذل جهدا كبيرا، ويقضي أكثر من نصف اليوم للحصول على كمية من الوقود قد تنفذ في غضون ساعات.

أنفاق الوقود مغلقة

أما سائق الأجرة عمر زنون الذي وقف أمام محطة قشطة في ساعة

متأخرة من الليل أثناء انتظاره في أحد الطوابير الطويلة للحصول على السولار فيؤكد أن وقوفه الطويل أمام المحطة يعود به إلى ذكريات الشهور الأخيرة التي عانى فيها القطاع من أزمة وقود خانقة، حيث كان يسهر أمام محطات البترول حتى ساعات الفجر لأجل الحصول عليه، متمنيا ألا تعود تلك الأيام والمعاناة له. وبين زنون أن الأزمة بدأت منذ عدة أيام فقط، بعد أن رشحت معلومات عن إغلاق الأمن المصري لأنفاق الوقود على الحدود، حيث إن معظم المحطات التي يذهب إليها تضع إشارات تشير إلى عدم وجود محروقات في المحطة، ما يشير إلى بوادر توقف حركة المواصلات في الفترة القريبة المقبلة في حال استمر الوضع على ما هو عليه وامتدت الأزمة لتتطال أنواعا أخرى من الوقود كالبينزين وغيره.

نقص السولار

ويشير المواطن عصام حمدي إلى أن السائقين جزء من الأزمة مشيرا إلى أن الأزمة ليست خانقة هذه المرة، لأنها في بدايتها ولم تتطور بعد، وبسبب تخزين الكثير من السائقين للسولار والبينزين في بيوتهم، خلال فترة توفر الوقود بغرض استعماله وإخراجه أثناء تجدد الأزمة. أما الطالب رامي فرج فيؤكد أنه بدأ بالفعل يشعر بوجود أزمة في المواصلات، نتيجة نقص السولار كما يشاع في الشارع، ويوضح فرج أنه انتظر وهو في طريقه لجامعته في غزة وقتا طويلا مقارنة بالأوقات التي يقضيها في الأيام العادية في أثناء ذهابه إلى الجامعة، الأمر الذي يندر بوجود أزمة بالفعل في الوقود، لكن ليس بقوة الأزمة الأخيرة التي شلت وبشكل كبير حركة التنقل للمواطنين، موضحا أن الأزمة في سيارات السولار وليس البينزين، معربا عن مخاوفه بأن تطال الأزمة السيارات التي تستعمل البينزين وتتسبب بذلك بشلل كامل لمناحي الحياة بغزة ومن ضمنها تعطيل وصول الطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم كما حدث في أزمت سابقة.

مخاوف من تفاقم الأزمة

من ناحيته أوضح «أبو خليل» وهو أحد عمال الأنفاق التي تجلب الوقود لقطاع غزة إن توقف دخول الوقود المصري يعود لعدة أسباب منها الحملة المصرية الأمنية ضد الأنفاق وتضرر عدد من أنفاق الوقود على الحدود،



طابور الوقود أمام محطة في غزة

وكذلك بسبب حدوث خلافات في الجانب المصري بين الموردين للوقود إلى القطاع، الأمر الذي أدى إلى بقاء دخول الوقود إلى القطاع خلال الأيام الماضية. أما سامي أبو راسم، وهو أحد العاملين في محطة لتوزيع الوقود برفح، فأوضح أن إدخال الوقود من الأنفاق وخاصة السولار شهد تراجعا كبيرا في الأيام القليلة الماضية، الأمر الذي أدى إلى تقليص كميات الوقود التي يتم توزيعها إلى المحطات وهو ما أدى إلى عودة مشهد الطوابير أمام المحطات من جديد. وتسود حالة تشاؤم في المجتمع الغزي من تفاقم الأزمة في الأيام المقبلة، وأعرب العديد من المواطنين عن مخاوفهم من عودة الأزمة الماضية التي شلت كافة مناحي الحياة في القطاع وأثرت على المواصلات وعلى الإضاءة وتشغيل المولدات والمياه، والعديد من القضايا التي تؤثر سلبا على سير الحياة في القطاع إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، ووسط تلك المخاوف يبقى سكان قطاع غزة مستقبليين للامانات دون حول لهم ولا قوة، ولا يوجد من يكلف نفسه عناء التوضيح لهم عن ماهية الأزمة ومسبباتها وأفاق الحل لها وإعلامهم بشكل رسمي عن أية مستجدات قد تبعث لديهم الأمل في حلول لها ويتركون فريسة لتحليل الأزمة ومسبباتها، فريسة للتشاؤم وانتظار غد أسوأ.

حياة وسوق - هاني بياتنة - تصوير: عصام الريماوي

مشكلة «المحلي» في الجودة، و«المستورد» غال، لكن «سعره» فيه.. قناعات وآراء تسود الشارع، لكن هل لها أي أساس من الصحة؟ مواطنون تساءلوا: لماذا نقبل على المستورد؟ وكان نقاش ينقل «حياة وسوق» نبضه.



خالد حسن - موظف

مشكلة هذه المنتجات هي عدم ثقة المواطنين بجودتها حيث ان اغلب المنتجات لا تخضع لشروط او مواصفات عالمية وكذلك لا توجد رقابة كافية عليها ما يجعل التجار واصحاب المصانع الكبرى يتلاعبون فيها بطريقة ممكن ان تضر المواطن صحيا، والاقبال على المنتج الاجنبي هو بسبب الشروط المتبعة في البلد المنتج نفسه، فهي تراعي كل الناس اينما كانوا وهذا نوع ناجح ايضا من الدعاية التصديرية. الدعم القوي من قبل الحكومة سيجعل من المنتجات المحلية تضاهي المنتجات الاجنبية، كذلك تغيير العادات والثقافة السائدة لدى المجتمع بان المنتج المحلي قادر على المنافسة، كذلك فان مسؤولية التجار في ضبط جودة السلع تساهم بدرجة عالية في المنافسة، ومن المهم الابتعاد عن الاحتكار والمنافسة بين المنتجات المحلية الصنع، والرقابة الدائمة في توفير السلع الاساسية واسعارها بشكل يناسب تداولها بالسوق سيجعل المواطن يطمأن ان المنتجات المحلية تضاهي الاجنبية.



مهند بشرات - محاسب

هناك دعم محدود من قبل المواطنين للمنتجات المحلية. حوالي 40٪ فقط يدعمونها لأنها أقل ثمنا، الا ان البقية يثقون بالمنتج الاجنبي بسبب الجودة، وهذا ما يمنع وجود تنافسية عالية بين الشركات والمصانع المحلية، فالاستيراد الكثيف جعل من المنتج الاجنبي يطغى على الفلسطيني، رغم ان المنتج المحلي كثيرا ما يضاوي المنتجات الاجنبية، فالمواطنون تعودوا على ايجاد بدائل كثيرة.

هناك دعم من الحكومة لهذه المنتجات الا ان التقصير يكمن في الثقافة السائدة من قبل المواطنين والمستوردين والتجار، بان الافضل هو الاجنبي، يجب ان تكون هناك ورشات عمل ودورات للعاملين في المصانع والشركات حول كيفية تسويق المنتجات المحلية، كذلك يجب ان تكون هناك قواعد استيراد المنتجات الاجنبية وشروط سلامة كيفية تخزين المنتجات المحلية للحفاظ على جودتها وقيمتها.



عدنان الكيلاني - نقابي سابق

الدعم لهذه المنتجات يكون من خلال وزارة الاقتصاد الوطني قبل المواطنين، الا ان فتح باب الاستيراد على مصراعيه لكافة السلع الاجنبية جعل اقبال المواطنين على المنتج المحلي لا يحظى بدرجة كافية من الاهتمام، وخلق نوعا من الاهمال لهذه المنتجات المحلية من ناحية التسويق والاعلان التي تفتقر اليه، لذا يجب ان يتم دعم هذه المنتجات، وعلى التجار ان يعملوا على ايجاد طرق لتعزيز وجود هذه السلع من خلال الجودة العالية التي هي المحرك الاساسي لدعم المنتجات المحلية. كذلك لا تراعي اغلب السلع والمنتجات المحلية والاجنبية شروط السلامة الصحية فمعرفة اين تصنع او تباع هذه المنتجات وكيف تخزن من اهم عناصر الجودة، وذلك كي لا يكون الغش هو الطريق القصير للربح، فهناك تجار يعرضون منتجات قاربت صلاحيتها على الانتهاء بأسعار مخفضة وعروض ترويجية تجذب المستهلك، الذي بات همه الوحيد الحصول على السلع بأقل ثمن دون الانتباه إلى فترة صلاحيتها للاستهلاك.



حسن ابو حلاوة - معلم مدرسة

ادعم المنتجات المحلية ليس كمًا وانما قيمة، فأنا اضطر لشرائها، وهذا كله بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، فهناك بضائع جيدة لكن السوق الفلسطينية حرة، وبالتالي هناك بضائع اجنبية واسرائيلية تغزو السوق بطريقة جنونية، وهذا يؤثر على الاقبال على المنتجات المحلية، كذلك الدعوات لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية هي في اغلبها على بضائع محددة، ولمحال او مصانع ايضا محددة والناس غير مكترئين لها... المهم الارخص والافضل، ويجدونه في المنتج الاجنبي. هذه مسؤولية مجتمعية على كل الاطراف بدءا بالحكومة وانتهاء بالتاجر واصحاب المصانع، لذا يجب ان يكون هناك دعم كامل ووعي عند التجار والمصنعين بما يقدمونه للمواطن وأن يثقوا بمنتجاتهم ولا يقبلوا على منتجات اجنبية، وهنا تأتي مسألة الجودة. ولو اننا نحرص على المنتج المحلي فلا نجد اختلافا بين المنتجين، الا ان الشركات والمصانع الفلسطينية لا تحرص على راحة المواطنين في ايجاد نوعية جيدة واقبال المواطنين عليها.



محمد بدارنة - مخزن اضرار سيارات

اشجع المحلي لان في ذلك دعما للاقتصاد الوطني، الا ان المشكلة تكمن في جودة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الاجنبي، فهناك مشاكل في جودة المنتج، وهذا يقع على عاتق اصحاب المصانع والمستوردين، لذا نجد ان المواطن يقبل على المنتج الاجنبي بسبب الخيارات المتاحة لديه، فهناك منتجات عالية الجودة من قبل المستوردين للبضائع الاجنبية، عدا عن عدم وجود دعم كاف للمنتجات المحلية من قبل الحكومة. الوضع الاقتصادي الصعب جعل المواطن يلجأ للمنتج المحلي ليس بسبب الجودة وانما بسبب التوفير في بعض المصاريف عند شراء المنتجات الاجنبية، كان بالامكان ايجاد عدة بدائل لها، لذا يجب ان تتم مقاطعة المنتجات الاجنبية، وايجاد طرق جيدة ومثالية لدعم وتسويق المنتجات المحلية، وتغيير الثقافة السائدة لدى المواطنين عن المنتجات المحلية.



مبدي قب - مدير ارتباط استراحة اريحا

ادعمها وبشدة.. فهذا يدعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم وشراء المنتجات المحلية لان الضريبة التي يدفعها صاحب المصنع او التجار تؤول في آخر المطاف الى المواطن، واعتقد ان هناك اكثر من 80٪ من المواطنين يدعمون المنتج الفلسطيني، وهذا نراه في منتجات الالبان وزيت الزيتون وصناعة الادوية حيث يتم تصديرها الى الخارج ولولا انها ذات جودة عالية لما يتم الاقبال عليها في الخارج، الدعم الكامل يجب ان يتم من قبل الحكومة لاغلب السلع المحلية لكن نرى ان الدعم يذهب الى اشياء غير مهمة ولا يستفيد منها اغلب المواطنين. الصراعات داخل السوق وتحكم كبار التجار بالسلع المحلية الاساسية هو ما يجعل المواطن يتجه الى السلع الاجنبية، وهنا يقع على عاتق الحكومة ترتيب السوق المحلية، فبعض المنتجات تختفي جراء الاحتكار، والمواطن لا يجد سوى المنتجات الاجنبية لشرائها، والسبب التجار الذين يرون ان الهم هو الربح بأية وسيلة، يجب ان تكون الرقابة على كافة المنتجات وعلى صلاحيتها ومصدرها وكل الامور القانونية، بهذا ترى اقبالا كبيرا على دعم المنتجات المحلية.



هذه
الزاوية
برعاية

ماذا لو كنت مسؤولاً عن تطوير القطاع العقاري في طولكرم؟

حياة وسوق - مراد ياسين

أكد عدد من المهندسين والخبراء على ضرورة إعادة تنظيم الخارطة الهيكلية لمدينة طولكرم لكي تكون قادرة على استيعاب التزايد الكبير للسكان والتفكير بإقامة عدة أبراج سكنية في المحافظة لحل أزمة السكن في المدينة مع إمكانية توجيه الامتداد العمراني باتجاه المناطق غير المأهولة والجبلية، خاصة منطقة الكفريات جنوب مدينة طولكرم، من أجل مواجهة الاستيطان وكل آثاره، «حياة وسوق» التقت عدداً من المهندسين والخبراء المختصين والمهتمين للتعرف على اقتراحاتهم.

الشاعر عبد الناصر صالح - مدير عام وزارة الثقافة



لو كنت مسؤولاً عن تطوير القطاع العقاري في طولكرم لعملت على توجيه الاستثمار نحو قطاع الإسكان في فلسطين كونه بحاجة إلى 47 ألف وحدة سكنية سنوياً حسب دراسات مؤكدة وهذا يتطلب المساهمة في سد هذا العجز من خلال أعداد برنامج وطني للسكن الملائم تحديداً للشباب المقبلين على الزواج حيث إن مشكلة السكن بالنسبة إليهم وارتفاع أسعار الأراضي وارتفاع أجور السكن تؤخر الإقبال على الزواج بشكل عام، وبالتالي يجب الحرص على تنفيذ مجموعة من المشاريع في هذا القطاع باعتباره المحرك الحقيقي للدورة الاقتصادية في كثير من الدول ويساهم في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية.

المهندس أنور منصور - صاحب ومدير مكتب منصور الهندسي الاستشاري



من الضروري إعادة تنظيم الخارطة الهيكلية للمدينة بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة لعدد السكان ما يعطي إمكانية للاستثمار في مجال العقارات بصورة أفضل وتسهيلات أكبر، مدينة طولكرم على سبيل المثال لا يسمح لها بإقامة عمارة سكنية تتجاوز الستة أدوار بالإضافة إلى روفوف، وبالتالي يجب التفكير بإقامة عدة أبراج سكنية على غرار الأبراج في قطاع غزة من أجل معالجة أزمة السكن الراهنة في المحافظة، وهناك تعقيدات كثيرة في مجال استثمار العقارات في مناطق B وC نظراً لإجراءات الاحتلال المعقدة في هذا المجال بغرض تهجير المواطن الفلسطيني ونفيه من أرضه، لكن الإقبال على البناء كبير جداً رغم الظروف الاقتصادية البائسة التي يمر بها الوطن.

المهندس علي صالح - مدير مكتب دعباس الهندسي الاستشاري



لو ترك لي المجال لإعادة تطوير القطاع العقاري في مدينة طولكرم لركزت على إقامة مشاريع الإسكان في المحافظة الكرمية نظراً لارتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير جداً في مدينة طولكرم وعدم قدرة الأزواج الشباب على امتلاك منزل العمر، وسأعمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع في هذا القطاع تحديداً في مناطق B وC باعتبارها المحرك الحقيقي للدورة الاقتصادية في المحافظة، والمورد الأكبر للمداخيل المالية غير المكلفة.

خالد الزغل - مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة طولكرم



سأطالب السلطة الوطنية بإعادة النظر في الكثير من القوانين ذات العلاقة بالإسكان والعقار وبالمجالس المحلية نظراً لأن محافظة طولكرم تحديداً تعاني من ندرة الأراضي وهذا من أهم المعوقات أمام النهوض بقطاع العقارات في المحافظة، وسأقوم بتنفيذ مشاريع إسكان تستوعب الأعداد المتزايدة من السكان وتحديداً الأزواج الشباب الذين يجدون صعوبة في الحصول على مساكن خاصة بهم، وسأعمل على توجيه الامتداد العمراني باتجاه المناطق غير المأهولة والجبلية، خاصة منطقة الكفريات جنوب مدينة طولكرم، وذلك بغرض وقف جريمة القضاء على الأراضي الزراعية الخصبة في مدينة طولكرم ولمواجهة امتداد الاستيطان في المناطق غير المأهولة بالسكان، وسأدعو مجلس الوزراء إلى إعادة النظر بالقوانين التي ترفع من تكلفة مشاريع الإسكان والعقارات وتذليل العقبات التي تعترض إقامة مثل هذه المشاريع، وسأعمل على تشجيع المجمعات السكنية ذات الطوابق المتعددة كشكل من أشكال الحل المهم لندرة الأراضي في مدينة طولكرم.

الدكتور وائل الرامي - طبيب اسنان



يجب المحافظة على الأراضي الزراعية المتبقية التي التهمت العقارات والمباني السكنية الجزء الأكبر منها، وأدعو الحكومة إلى فرض إجراءات صارمة لمنع البناء في الأراضي الزراعية الخصبة، وعلى الدولة البحث عن إقامة مناطق سكنية في الأراضي غير الصالحة للزراعة من خلال فتح الطرقات وتسهيل الوصول إليها، وذلك من أجل معالجة أزمة الأراضي السكنية الباهظة الثمن وعمل إسكانات أقل كلفة على المواطنين، فأزمة السكن تؤدي إلى إشكالات كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني مثل ارتفاع سن الزواج لدى الجنسين وزيادة نسبة الطلاق داخل المجتمعات حيث يضطر المواطنون إلى أخذ قروض من البنوك من أجل شراء الشقق السكنية باهظة الثمن ما يؤدي إلى عجز مالي للمصروفات داخل الأسرة وبالتالي تفاقم المشاكل الزوجية ونزوح المواطنين إلى خارج الوطن.

عبد القادر أبو خاطر - مدير أكاديمية أكسفورد



حالياً المستفيد من قطاع العقارات هم شريحة الأغنياء فقط، ولو أتاحت لي الفرصة لتطوير القطاع العقاري لعملت على الاستفادة شرائح الشباب والفقراء من هذه العقارات وتحديداً الأزواج الشباب الذين ليس أمامهم سوى الانضمام إلى سوق البطالة، على سبيل المثال أنا خدمت في سلك التربية والتعليم على مدار 40 عاماً ولم أتمك أي عقار لغاية اليوم، نظراً للظروف الاقتصادية البائسة التي يعيشها شعبنا منذ سنوات طويلة ولغاية اليوم، وبالتالي سأعمل على إقامة مشاريع الإسكان من خلال التفكير بجمعيات إسكان أو قيام مستثمرين ببناء أبراج سكنية على غرار الأبراج الموجودة في قطاع غزة على سبيل المثال من أجل معالجة أزمة السكن الراهنة في مدينة طولكرم.

خرائط ثلاثية الأبعاد و«فيستائم» عبر شبكات الاتصال اللاسلكي.. ودعم متفاوت للمنطقة العربية

أكثر من 200 ميزة جديدة في «أي أو إس 6»



أطلقت شركة «أبل» في 19 من الشهر الماضي الإصدار السادس لنظام التشغيل «أي أو إس» الخاص بأجهزتها المحمولة («أي فون» و«أي بود تاتش» و«أي باد»)، الذي يمكن تحميله من الإنترنت وتحديث الأجهزة به. ويأتي هذا التحديث بعد أسبوع على طرح هاتف «أي فون 5» في الأسواق، مع تقديم العديد من المزايا الجديدة، ودعم متواضع للمنطقة العربية. ومن المتوقع أن يشكل هذا التحديث نقطة الحماية لـ«أبل» ضد موجة الهواتف الجوالة المقبلة بنظامي التشغيل «ويندوز فون 8» و«أندرويد 4.1 جيلي بين».

مزايا إيجابية

ومن مزايا النظام تقديم خيارات جديدة للتفاعل مع المكالمات الواردة، مثل الرد عليها برسائل نصية محددة أو رسالة «أي نوت» iNote، أو إرسال المكالمات إلى صندوق الرسائل الصوتية، مع تسهيل تخصيص آلية التنبيه، مثل عدم إزعاج المستخدم في أوقات مسبقا التحديد إلا في حالات خاصة. وطورت الشركة أيضا صندوق البريد، بحيث أصبح بالإمكان تحديد عناوين بريد إلكتروني على أنها بالغة الأهمية. وأصبح بإمكان المستخدم كذلك مشاركة الصور مع الآخرين والتعليق عليها من مكان واحد.

ومن المزايا التي ترقبها كثيرون القدرة على استخدام «فيستائم» Facetime (تطبيق للردشة بالصوت والصورة مع الآخرين) عبر شبكات الاتصالات اللاسلكية، وليس شبكات «واي فاي» فقط. أما خدمة «سيربي» Siri التي تتواصل صوتيا مع المستخدم، فأصبحت تستطيع التحدث عن مواعيد عروض الأفلام وتقييمها والبحث عن حجوزات المطاعم وتشغيل التطبيقات وإضافة التحديثات إلى «تويتر» و«فيس بوك».

ويقدم الإصدار الجديد أيضا تطبيقا جديدا هو «باسبوك» Passbook الذي يعتبر محفظة رقمية تحتوي على الكوبونات والتذاكر والهدايا الخاصة بالمستخدم، بحيث يعرض تنبيهها للمستخدم في حال وصوله إلى مكان يستطيع فيه استخدام تلك التذاكر أو القسائم، وهي وسيلة فعالة للتسويق والتجار أصحاب العلامات التجارية.

وحصل الإصدار الجديد أيضا على تحديثات للكاميرا، بحيث أصبح بإمكان المستخدم التقاط الصور البانورامية مباشرة من التطبيق الرئيسي نفسه، مع القدرة على تثبيت الصورة والتعرف على

الأوجه. هذا، وأصبح النظام يتكامل مع «فيس بوك» داخليا من دون استخدام تطبيق إضافي، بحيث يمكن للمستخدم مشاركة الصور وعروض الفيديو وتحديث الرسائل بكل سهولة، مع إضافة القدرة على استخدام مواقع مختلفة لحسابات البريد الإلكتروني العديدة في الجهاز الواحد. هذا، ويمكن للمستخدمين الآن إضافة الصور وعروض الفيديو إلى رسائل البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى القدرة على مشاركة جداول الأعمال مع الآخرين والسماح لهم بتعديلها. ويمكن للمستخدم أيضا تعديل خيارات الخصوصية وتبعية الإعلانات لموقع المستخدم أو الحصول على معلوماته الخاصة، وذلك بتقديم قائمة خصوصية جديدة في خيارات الجهاز. وأضافت «أبل» ميزة جديدة تنبه أي شخص إلى مكان الهاتف في حال فقده، مع عرض رسالة تحتوي على رقم خاص يمكن الاتصال به لإعادة الهاتف لصاحبه، وعرض شريط أزرق فوق التطبيقات التي تم تثبيتها مؤخرا.

ويقدم تطبيق الخرائط ميزة «فلاي أوفر» Flyover التي تعرض المباني بشكلها الحقيقي من زاوية فوق صور الخرائط الملتقطة بالأقمار الصناعية، ولكن في مجموعة محددة من المدن الأميركية تقوم «أبل» بزيادة عددها. وأصبح بإمكان المستخدم أيضا رفع الصور وعروض الفيديو إلى المواقع من خلال متصفح «سافاري»، مع القدرة على قراءة المحتوى بعد فقدان الاتصال بالإنترنت، ومزامنة (تنسيق) المواقع التي يتصفحها المستخدم في جهازه مع خدمة «أي كلاود» iCloud السحابية للتخزين.

ويقدم النظام ميزة تسمح للمدرسين وأهالي الأطفال الذين لديهم إعاقات حركية بتشغيل تطبيق واحد وعدم السماح لهم بالضغط على زر العودة للقائمة الرئيسية، وعدم تفاعل الشاشة مع المستخدم في حال الضغط على مناطق محددة، بالإضافة إلى القدرة على قراءة محتوى الصفحة لمن لديهم إعاقات بصرية، وهي ميزة تدعم تطبيق الخرائط أيضا.

سليات التحديث

وعلى الرغم من المزايا الإيجابية التي يقدمها الإصدار الجديد، فإن تطبيق الخرائط ضعيف مقارنة بخرائط «غوغل»، مثل عدم دعم خيار عرض الطرقات، واستهلاكه الكبير للطاقة

«إس» و«أي فون 5» و«أي بود تاتش» (الجيلان الرابع والخامس) و«أي باد 2» و«أي باد» الجديد بدرجات مختلفة، وهو يستخدم نحو 800 ميغابايت من المساحة التخزينية الداخلية على الرغم من أنه يخصص ما بين 1 و 1.5 غيغابايت من المساحة لنفسه (وفقا لفئة الجهاز).

وبالنسبة لهاتف «أي فون 4 إس» و«أي فون 5»، فيقدم الإصدار الجديد دعما كاملا لهما. أما هاتف «أي فون 4»، فلا يدعم مزايا «فيستائم» عبر شبكات الاتصالات، و«فلاي أوفر»، والتصوير البانورامي، و«سيربي»، والإرشادات الخاصة بالملاحة الجغرافية. ويتشابه «أي بود تاتش» الجيل الرابع مع الدعم المقدم لـ«أي فون 4» لكنه لا يدعم كذلك ميزة قوائم القراءة من دون وجود اتصال بالإنترنت، بينما يدعم «أي بود تاتش»، الجيل الخامس، جميع المزايا المذكورة، عدا «فيستائم» عبر شبكات الاتصالات وقوائم القراءة من دون وجود اتصال بالإنترنت.

وبالنسبة لأجهزة «أي باد»، فيدعم «أي باد» الجديد جميع المزايا عدا التقاط الصور البانورامية ومحفظة «باسبوك» الرقمية، بينما يفقد «أي باد 2» مزايا «فيستائم» عبر شبكات الاتصالات، والتقاط الصور البانورامية ومحفظة «باسبوك» الرقمية، وخدمة «سيربي».

الكهربائية، خصوصا في أجهزة «أي باد». أما متجر التطبيقات الجديد، فيقدم واجهة جميلة، ولكن نتائج البحث فيه مزعجة، حيث سيعرض نتيجة واحدة تلو الأخرى في جهاز «أي فون»، و4 نتائج في كل مرة في جهاز «أي باد». هذا، وحذفت الشركة تطبيق «يوتوب» من قائمة التطبيقات التي يقدمها النظام. وذكر بعض المستخدمين في المنطقة العربية في المنتديات الرسمية لشركة «أبل» أنهم قد فقدوا ميزة «فيستائم» بعد التحديث إلى الإصدار الجديد لنظام التشغيل، مع عدم القدرة على إضافتها.

يذكر أن بعض المبرمجين استطاعوا اختراق حماية «أي أو إس 6» بعد مرور يوم واحد فقط على إطلاقه، ونشروا آلية الاختراق البرمجية على الإنترنت للجميع. ويستطيع مستخدمو هذا الاختراق الحصول على مزيد من التطبيقات والمزايا في نظام التشغيل، من بينها تفعيل ميزة «فيستائم» على الأجهزة أو في البلدان التي لا تدعم ذلك، لكن «أبل» تحارب هذا النوع من التعديلات البرمجية على أجهزتها.

دعم متفاوت للأجهزة الجواله

يدعم الإصدار الجديد لنظام «أي أو إس» أجهزة «أي فون 3 جي إس» و«أي فون 4» و«أي فون 4



شخصي PERSONAL

استمتع مع بطاقات الأهلي الائتمانية وطلق في مشترياتك

الأهلي... قوتّي للتخير

الأهلي | ahli
البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

www.ahli.com/palestine

البورصة في اسبوع

مؤشر القدس في المنطقة الخضراء للأسبوع الثالث على التوالي

هذا السياق وقع بنك فلسطين والبنك الاستثماري في الأردن اتفاقية تعاون هي الأولى من نوعها لدعم وتعزيز الخدمات المالية المصرفية التي يقدمها الطرفان في فلسطين والأردن وعلى جميع المستويات.

المدرجة خلال هذه الفترة بعقد اجتماعات لمجالس ادارتها لمناقشة سير أداء العمل والنتائج المالية والتشغيلية للتسعة أشهر الأولى. فيما تتوارد بين حين وآخر اعلانات جوهريّة لبعض الشركات، ففي

اغلقه الثابت عند المستوى 2.60 دولار الذي يشهده منذ أسابيع طويلة أثر تداولات نشطة بقيمة 1.31 مليون دولار رفع منها تنفيذ صفقة مؤسسية خلال الأسبوع. على صعيد آخر، تتابع الشركات

أن كان قد انحدر منها في بداية شهر أيلول 2012. جاء ذلك من خلال تعاملات ضعيفة جداً لم تتجاوز قيمتها 0.12 مليون دولار. أما بالنسبة لأكبر بنك من حيث القيمة السوقية - بنك فلسطين BOP - فواصل

أما السهم القيادي - شركة فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO - فقد تراجع بنسبة 2.22 % مغلقاً عند المستوى 0.88 دولار بعد أن لامس المستوى 0.91 دولار في جلسة التداول الأولى من الأسبوع بعد

رغم حالة الجمود حول مصير التعديل الضريبي بشأن فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المتأتية من التعامل في الأوراق المالية في بورصة فلسطين، إلا أن مؤشر القدس قد شهد تحركات سريعة أسبوعية واسعة نسبياً منذ بضعة أسابيع قليلة دون تغيير ايجابي جوهري في مستويات السيولة. وارتفع مؤشر القدس في نهاية الأسبوع الماضي عن أدنى مستوى له منذ بداية العام 2009 الذي كان قد سجله منتصف شهر أيلول العام الحالي بنسبة 5.37 % ، كما سجل أعلى مستوى له منذ قرابة الشهرين في جلسة بداية الأسبوع التي صادفت نهاية التسعة أشهر الأولى من العام 2012، محققاً حينها انخفاضاً بواقع 6.54 % لهذه الفترة مقارنة مع مستوى اغلقه للعام 2011، ويكون ضمن أكثر الخاسرين بالمقارنة مع مؤشرات الأسواق المالية العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تصدرتها بورصة مصر بمكاسب فاقت 60 %، فيما تنصدر الصورة العامة للاقتصاد الفلسطيني أسس اتخاذ القرار للمستثمر دون توارد محفزات جديدة قد تضيف بدورها بتغيير جذري على طبيعة التعاملات في بورصة فلسطين. فرغم ارتفاع قيمة التداولات هذا الأسبوع عن مثيلتها في الأسبوع السابق، إلا أن المحرك الرئيسي لنسب التغير هو الصفقات المؤسسية وحجمها فقط، وسط ضعف للتدوير وبقاء في التحركات وتزايد علامات الاستفهام عن توقعات النتائج المالية للربع الثالث من السنة المالية 2012.

أما خلال تداولات هذا الأسبوع، فقد كان لتباين أداء الأسهم القيادية الأثر الأكبر على توازن مؤشر القدس وارتفاعه النسبي بعد ارتدادها من المستويات المنخفضة التي سجلتها خلال الشهر السابق. فرغم الارتفاع الطفيف بمقدار 0.42 % لسهم شركة الاتصالات الفلسطينية PALTEL - أكبر شركة من حيث القيمة السوقية - إلا أنه شكل الرافعة الأساسية لاغلاق المؤشر في المنطقة الخضراء هذا الأسبوع، اثر تداولات بلغت قيمتها 1.49 مليون دولار، تصدر على أثرها قيمة تعاملات الأسبوع بنسبة 41.92 % مغلقاً على أثرها عند المستوى 4.80 دينار.

مؤشرات البورصة وأكثر الربحين

التغيير	الإغلاق	الافتتاح	رمز الشركة
5.00%	1.05	1.00	ABRAJ
3.75%	0.83	0.80	AMB
3.60%	1.15	1.11	WATANIYA
3.12%	3.97	3.85	JPH
3.03%	0.68	0.66	PRICO
1.54%	2.64	2.60	BPC

المؤشر/ فلسطين	الإغلاق	الافتتاح	التغيير
القدس	438.61	436.81	0.41%
البنوك والخدمات المالية	94.75	94.83	-0.08%
الصناعة	54.06	54.28	-0.41%
التأمين	43.68	44.13	-1.02%
الاستثمار	18.55	18.82	-1.43%
الخدمات	46.29	45.82	1.03%

ملخص أداء الاسبوع

البيان	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	نسبة التغير	المعدل اليومي للأسبوع الحالي 2012	المعدل اليومي لسنة 2011	نسبة التغير
عدد الأسهم	1,429,413	746,028	91.60%	285,883	744,131	-61.58%
القيمة بالدولار	3,558,994	1,046,430	240.11%	711,799	1,474,388	-51.72%

الشركات الأكثر نشاطاً خلال الأسبوع

الشركة	عدد الأسهم المتداولة	القيمة بالدولار	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	نسبة التغير	أسعار 52 أسبوع	
						أعلى سعر	أدنى سعر
PALTEL	217,431	1,491,989	4.78	4.80	0.42%	5.58	4.40
BOP	503,265	1,307,875	2.60	2.60	0.00%	3.23	2.57
WATANIYA	115,675	131,001	1.11	1.15	3.60%	1.31	1.07
PADICO	138,124	123,255	0.90	0.88	-2.22%	1.12	0.82
PIIC	40,817	70,420	1.20	1.18	-1.67%	1.70	1.15
PRICO	71,182	68,405	0.66	0.68	3.03%	0.79	0.59
BPC	18,411	67,241	2.60	2.64	1.54%	3.19	2.50
JCC	43,493	63,763	1.04	1.01	-2.88%	1.50	0.99
AMB	42,031	34,737	0.80	0.83	3.75%	0.85	0.72
PEC	27,305	34,209	1.25	1.24	-0.80%	1.33	1.12

هل أصبحت ليبيا جاهزة لاستقبال الاستثمار الأجنبي؟

جون ديفي*

لم أعلق على ليبيا منذ وقت طويل، لكنها عادت إلى أذهان الكثيرين، وهذه المرة لأسباب غير سارة، لذا فربما يكون هذا وقتاً ملائماً لإلقاء نظرة عليها من جديد. لقد كانت شركتي «ألتر كابييتال» في الماضي تضطلع بتكليف استشاري مركب لمساعدة المؤسسات الليبية على تحسين إدارة الشركات وتشغيل البنية التحتية في ليبيا. ونحن نراقب التقدم الذي تشهده البلاد عن كثب، وسوف نعود إليها في الوقت المناسب، وقد تناقشنا طويلاً حول الاستثمار في ليبيا مع فريق من المصرفيين والخبراء في لندن، وينوي ذلك الفريق أن يعود إلى الاستثمار هناك، ولكن ليس قبل أن تتحسن الظروف. ويوجد لدى «إدارة التجارة والاستثمار البريطانية» حالياً فريق كامل مستقر في طرابلس، وهو يركز جهوده على التعاون مع السلطات الليبية وغيرها من صناعات القرارات الرئيسيين، وتسعى الإدارة إلى استكشاف الفرص التجارية المتاحة أمام الشركات البريطانية هناك. وهذه الإدارة هي هيئة تابعة للحكومة البريطانية تعمل مع الشركات البريطانية لضمان نجاحها في الأسواق الدولية، وكذلك تشجيع أفضل الشركات الأجنبية على المجيء إلى بريطانيا للاستثمار هناك.

وقد بدأت مؤسسة «بريتيش إكسبرتييز» - وهي المؤسسة الرائدة من القطاع الخاص البريطاني التي تعمل مع الشركات البريطانية التي تقدم خدمات مهنية على المستوى الدولي - في الإعداد لبعثتها التجارية الثالثة في 12 شهراً إلى ليبيا مع بداية العام الجديد. وكانت «إدارة تمويل الصادرات البريطانية» (وهو الاسم الشائع لـ «إدارة ضمان اعتمادات الصادرات») هي أول هيئة تمويل صادرة كبرى تستأنف تغطية الأعمال في ليبيا، من خلال توفير دعم قدره 250 مليون دولار أمام الشركات البريطانية كي تلعب دورها في مساعدة الشعب الليبي على بناء المستقبل الذي يريده، والذي يمتلك من الثروات ما يجعله يستحقه. ومن الرائع أن ترى حكومة كبرى وهي تقدم سياسة تأمين الصادرات الخاصة بها من أجل تعزيز الاستثمار في ليبيا.

إلا أن ذلك هو الجانب الإيجابي من الأمر، فعندما أسمع الناس وهم يقولون إن ليبيا بحاجة إلى كل شيء، وإن السوق مفتوحة هناك ولكن عليك أن تتحرك سريعاً، لأن الجميع يتنافسون على تنفيذ مشاريع تجارية هناك، أقول لنفسي: «ما هذا الهراء؟!»، إن الدخول في تعاقدات من دون إجراء الفحص الفني النافي للجهالة والدراسة الوافية لا يكون في العادة فرصة جيدة، كما قد يبدو. بالطبع هناك من يريدون تحقيق أرباح سريعة، لكن معظم الشركات تريد إقامة علاقة طويلة الأمد ومفيدة لكلا الطرفين. والوضع الحقيقي هو أن هناك فرصاً على المدى البعيد، ولكنها سوف تظل على المدى البعيد إلى أن تتوقف التقلبات الموجودة على المدى القصير. ومعظم دول العالم تحتاج إلى حجم هائل من الاستثمار في البنية التحتية على مدار الأعوام القليلة الماضية، وقد أعلنت «مؤسسة التمويل الدولية» أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أقل قدر من استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية في العالم. غير أن جميع البلدان تتنافس

على حفنة دولية محدودة من المستثمرين ورؤوس الأموال والشركات التشغيلية، ومن ضمن جدول الأعمال هذا إعادة إعمار ليبيا، التي تشير التقديرات إلى أنها تتطلب ما بين 200 مليار و480 مليار دولار أميركي على مدار 10 سنوات، ما يخلق فرصاً محتملة هائلة أمام شركات الإنشاءات، وسوف تتضمن أولويات إعادة الإعمار البنية التحتية العامة والاجتماعية التي توفر الخدمات الضرورية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والكهرباء والمياه. ويتطلع الكثيرون إلى كسب قصب السبق وخطب ود القادة الجدد، لكن ذلك لن يستتبع قدوم الاستثمار من تلقاء نفسه، بل سيكون إصلاح البنية التحتية للنقل أمراً جوهرياً من أجل إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح، خصوصاً من أجل خدمة صادرات النفط، كما توجد حاجة على المدى البعيد إلى إجراء إعادة هيكلة شاملة في قطاع البنية التحتية الليبي، ذلك أن البنية التحتية في البلاد كانت بالفعل في حالة سيئة قبل الحرب الأهلية، بعد سنوات من نقص الاستثمار والعقوبات الدولية، ما ينجم عنه ضرورة العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة وإجراء توسعات فيها.

إلا أن الحكومة ليس لديها أي كيان جاهز لاستقدام المشاريع من خلاله، وبالتالي لا بد من وضع دستور ولوائح وتنظيمات. ويعد تشكيل الوزارة أمراً أساسياً، لكن المجلس الوطني المنتخب في ليبيا هدد بإقالة رئيس الوزراء الجديد إذا فشل في إعلان تشكيلته الوزارية الجديدة قبل يوم 8 تشرين الأول المقبل، ومن المتوقع أن يفعل.

وتعتبر بني غازي ميناء رئيسياً لحركة النفط، إلا أن كثيراً من الأجانب العاملين هناك تم ترحيلهم بعد الهجوم الأخير على السفير الأميركي، وحتى قبل هذا شهدت المدينة عدة هجمات على بعثات ومؤسسات غربية، وهو وضع لا يشجع الناس على الاستثمار.

ويأتي مصدر القلق الرئيسي فيما يتعلق بالتقلبات على المدى القصير في صورة المخاوف الأمنية الراهنة التي أثرت بشدة على ثقة المستثمرين في ليبيا، إلا أن الحكومة الجديدة وضعت المخاوف الأمنية العاجلة والحد من انتشار الأسلحة على رأس أولوياتها، وهو أمر مشجع على المدى البعيد. وقد تبين عملياً مدى صعوبة إرساء الأمن في البلاد في ظل انتشار الأسلحة ووجود الميليشيات المتنافسة، بالإضافة إلى المحدودية الكبيرة في حجم قوات الأمن المتوافرة تحت سيطرة الدولة المباشرة.

ويحتاج المستثمرون الدوليون إلى وسيلة يمكن الاعتماد عليها للدخول إلى البلاد والخروج منها، وبالتالي فإن الأحداث الأخيرة لم تكن دعاية جيدة لصناعة الطيران الليبية، فقد تسبب انقطاع الكهرباء في إغلاق «مطار طرابلس الدولي» لما يزيد على 12 ساعة في أوائل شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، كما أدى الإعلان عن دخول المراقبين الجويين في إضراب بعدها بأسبوع إلى تأخير رحلات الطيران لفترات طويلة، ما اضطر المسؤولين إلى إلغاء بعض الرحلات أو تعديل مسارها. وكان هناك حظر مفروض على شركتي الطيران المملوكتين للدولة، وهما شركتا «الخطوط الجوية الليبية» و«الخطوط الجوية الأفريقية» (اللتان سافرت على طائرتهما مرات كثيرة في الماضي وكانت الخدمة ممتازة في رأيي)، يمنعهما من تسيير طائرتهما الخاصة إلى وجهات تقع داخل الاتحاد الأوروبي حتى

شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وهو ما يعني أن كثيراً من المسارات التي كانت مستخدمة من ليبيا وإليها قبل الحرب الأهلية ما زالت لم يتم تشغيلها بعد. وقد استأنفت شركة «الخطوط الجوية الأفريقية» تسيير 3 رحلات أسبوعياً ما بين «مطار طرابلس الدولي» و«مطار غاتويك» بلندن من خلال طائرات وأطقم مستأجرة، وإن كان لا يزال من المستحيل حجز التذاكر بها عن طريق الانترنت.

وعلى الجانب المشرق فقط، حققت ليبيا تقدماً كبيراً في محاولة اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتحفيز القطاع الخاص بها، حيث يعكف المسؤولون على العمل من أجل تحديث القانون المصرفي الصادر عام 2005، الذي سمح بدخول المصارف الأجنبية لأول مرة إلى البلاد، كما وضعوا خططا لإدخال الخدمات المصرفية الإسلامية. وتسعى البورصة الليبية منذ إعادة فتحها في شهر مارس (آذار) الماضي إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب لتداول الأسهم بها بعد أن أغلقت أبوابها أثناء الحرب، إلا أنها ترى ضرورة تخفيف القواعد المنظمة لاستقدام الأموال إلى البلاد. وتعتبر هذه مشكلات حقيقية ومهمة، ولكي تكون هناك ثقة حقيقية لدى المستثمرين، يجب أن تتوافر فترة طويلة من الاستقرار وأدلة دائمة على أن هذه المشكلات تمت معالجتها وسوف تظل جزءاً من الماضي.

وقد كانت شركات النفط الدولية أول من عاد إلى البلاد بعد الثورة، ما ساعد على عودة إنتاج النفط إلى مستوياته التي كان عليها قبل الحرب تقريباً، البالغة 1.6 مليون برميل يومياً. إلا أن هذا التعافي ظل عرضة لانتكاسات، ففي شهر يوليو (تموز) الماضي، تعرض نحو نصف طاقة تصدير النفط الليبية لتوقف مؤقت بعد نشوب احتجاجات من قبل جماعات تطالب بمزيد من الاستقلالية في شرق ليبيا. وتهدف ليبيا إلى رفع ذلك المعدل إلى 1.8 مليون برميل يومياً خلال العام المقبل، كما تستهدف الوصول إلى 2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2015. ويتوقع أن ترتفع طاقة التصدير عند اكتمالها بمقدار 100 ألف برميل يومياً. وفي شهر يوليو (تموز) الماضي أيضاً، توقع «صندوق النقد الدولي» أن يتضاعف إجمالي الناتج المحلي الليبي هذا العام، بعد انكماشه بنسبة 60 في المئة العام الماضي، مدعوماً بجهود إعادة الإعمار وتحرير الطلب المقبل من قبل القطاع الخاص، الذي كان معرضاً للقمع، كما تتمتع البلاد بشعب متعلم وصناعة ضخمة في قطاعي النفط والبتروكيماويات.

والاستنتاج العام الذي نستخلصه من هذا هو أن ليبيا على الرغم من امتلاكها لإمكانية جلية بأن تنهض وتكون عضواً مسالماً وديمقراطياً ومزدهراً في المجتمع الدولي، يظل هناك كثير من العمل الذي يجب القيام به من أجل إعادة الاستقرار إلى الوضع الأمني الراهن بها، فالأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للحكومة الليبية الجديدة هي إعادة الاستقرار إلى الوضع الأمني، عن طريق نزع سلاح الميليشيات وإتاحة الفرصة أمامها، إما للانضمام إلى القوات المسلحة الليبية الوليدة أو مساعدتها على البحث عن عمل منتج.

* زائر في «كلية إدارة الأعمال» بجامعة «لندن متروبوليتان» ورئيس

مجلس إدارة شركة «ألتر كابييتال»

في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وإلى انتشار المخاوف من الاستيلاء على أراضٍ شاسعة. وكان البنك الدولي، أكد منذ فترة طويلة أن أفريقيا «تحتاج إلى استثمارات إضافية في الزراعة، لأنها لا تساعد في تحديث طرق الزراعة فحسب، بل في خلق فرص عمل وأسواق جديدة للمزارعين المحليين». وعزز البنك استثماراته في الزراعة إلى 9.5 بليون دولار سنوياً من 2.5 بليون سنوياً عام 2008.

ولفتت «أوكسفام» إلى أن البنك الدولي في «موقع فريد إذ يمول من خلال مؤسسة التمويل الدولية، ذراع إقراض القطاع الخاص، وهو مستشار للبلدان النامية، ما يؤهله لضمان شفافية صفقات الأراضي، وعدم إجبار السكان المحليين على ترك الأراضي التي زرعوها على مدى أجيال».

وكشفت «أوكسفام» أن «أكثر من 60 في المئة من الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الزراعية بين الأعوام 2000 و2010، كانت في البلدان النامية التي تسجل نقصاً شديداً في الغذاء».

لهذه السنة، «بنسبة 0.4 في المئة إلى 2.286 بليون طن، من 2.295 بليون». وعزت ذلك في شكل رئيس إلى «انخفاض محصول الذرة في وسط أوروبا وجنوب شرقها، بسبب تضرره من الطقس الجاف». إلى ذلك، دعت منظمة «أوكسفام» الدولية للتنمية، البنك الدولي إلى وقف تمويل عمليات الاستحواذ الضخمة للأراضي، «كي لا تشجع ممارساته المستثمرين الأجانب على الاستيلاء على أراضٍ شاسعة في البلدان النامية». وطلبت من الرئيس الجديد للبنك الدولي جيم يونغ كيم، إعلان تجميد استثمارات الأراضي لمدة ستة شهور خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي في طوكيو الأسبوع المقبل». لكن مسؤولين في البنك، اعتبروا أن «من الخطأ تعليق دور المؤسسة الدولية في وقت ترتفع أسعار الغذاء العالمية، ويزداد اهتمام المستثمرين الأجانب بشراء أراضٍ زراعية في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا».

يذكر أن أزمة الغذاء العالمية أدت عام 2008 - 2009، إلى تهافت المستثمرين على شراء أراضٍ

اقتربت أسعار الغذاء العالمية من المستويات التي بلغت خلال أزمة عام 2008، إذ أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، أن هذه الأسعار ارتفعت في شكل طفيف في أيلول (سبتمبر) الماضي، وخفضت توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي. وتفاقمت المخاوف من تجدد الأزمة بسبب موجة جفاف في الولايات المتحدة هي الأسوأ خلال أكثر من 50 سنة، ودفعت أسعار الذرة وفول الصويا إلى الارتفاع إلى مستويات قياسية خلال الصيف، إضافة إلى جفاف في روسيا ودول أخرى مصدرة في منطقة البحر الأسود.

ولفتت «فاو» في تقريرها الشهري، إلى أن «مؤشرها لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والحبوب الزيتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر»، سجل 216 نقطة الشهر الماضي، بزيادة ثلاث نقاط على مستواه في آب (أغسطس) الماضي. وأشارت إلى أن الزيادة «تعكس ارتفاع أسعار الألبان واللحوم مع زيادات محدودة للحبوب». وأشارت إلى خفض توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي

اسعار

الأغذية

تقترب من

مستويات

أزمة 2008



نصف سكان العالم سيعانون نقصا في المياه عام 2030

مياه نهري دجلة والفرات.

روسيا تعاني أيضا

وتطل روسيا على 12 بحرا وترتبط بثلاثة محيطات، إضافة إلى بحر قزوين المغلق، كما يجري فيها نحو 120 ألف نهر، لا يقل طول كل منها عن 10 كيلومترات، ويصل إجمالي طول هذه الأنهر إلى 2.3 مليون كيلومتر، إضافة إلى مليوني بحيرة عذبة ومالحة، و40 محطة تجمع مياه سعة كل منها كيلومتر مكعب.

ويبلغ إجمالي المياه المتدفقة في أنهار روسيا 4270 كيلومترا مكعبا سنويا، أي عشر معدل المياه التي تجري في كل أنهار العالم سنويا، وبهذا المؤشر تحتل روسيا المركز الثاني عالميا بعد البرازيل. لكن احتياطات المياه العذبة موزعة في شكل غير متساو في أقاليم روسيا، إذ إن 80 في المئة من الأراضي الزراعية موجودة في مناطق ذات موارد مائية غير منتظمة ومحدودة، ففي فترة انخفاض مستوى مياه الأنهار في المناطق الوسطى والجنوبية، تعاني هذه الأقاليم نقصا حادا في المياه، وفي بعض السنوات هددت الخسائر الاقتصادية الناتجة من هذه المشكلة، الأمن القومي.

ويتوقع أن يشهد الجزء الأوروبي من روسيا، كما العالم، أزمة مائية، ولذلك تم إعداد خطة إستراتيجية في مجال الموارد المائية ربما تحل المشكلة حتى عام 2020، وسينفذ البرنامج بين عامي 2011 و2017 ويتوقع أن ينجح في تقليص فقدان المياه إلى الضعف، كما سيقصص التأثير السلبي على المواقع المائية. وتعتبر مسألة تقليص الإسراف في المياه أهم قضية في مجال حماية الموارد المائية، إضافة إلى تحسين جودة مصادر المياه، وحماية السكان من التأثير السلبي للمياه، وهذه الحلول

تأتي أولا من منطلقات اقتصادية.

هناك أيضا مشكلة جودة المياه التي تصل إلى المستهلك مع الكوارث الطبيعية المرتبطة بها. فمثلا يصل حجم الخسائر نتيجة الفيضانات إلى بلايين الروبلات سنويا، لذلك لا بد من نظام يحول دون إهدار الثروة المائية عبثا.

وأكد رئيس لجنة اتحاد الموارد الطبيعية والبيئة فيكتور أورلوف أن على المدى الطويل يمكن الأخذ في الاعتبار موضوع استيراد مياه الشرب، نظرا إلى حاجات روسيا ودول أخرى، وذلك عبر «ممرات مائية»، فضلا عن إنشاء «بورصة للمياه».

وأضاف: تجارة المياه في روسيا ستظهر لكن ليس قبل 20 أو 30 سنة وربما أكثر، لأن العالم يشهد تطورا في أساليب وتقنيات تتعلق بتنقية المياه وتحلية مياه البحار والمحيطات، كما يمكن إنشاء قنوات نقل مياه الشرب، وإيصالها بالصهاريج إلى أنحاء العالم، ولدينا في كامتشاتكا الآن مورد من أنظف وأفضل موارد المياه، يمكن نقلها بالصهاريج حالا، وهو قادر على تغطية حاجة نصف الصين وأكثر».

ويتوقع أن تنتقل الاستثمارات في السنوات المقبلة من قطاع الطاقة إلى قطاع المياه، إذ بدأت مناقشة ذلك على المستوى العالمي، وبينما تضخ روسيا الآن النفط والغاز، فإنها ستضخ خلال 20 أو 30 سنة المياه العذبة. ولفت محللون إلى أن المياه لن تكون وحدها على المدى القريب موردا ذا أهمية كبيرة، بل أيضا السلع التي يستلزم إنتاجها كميات كبيرة من المياه، ومنها المنسوجات والألياف الصناعية، إضافة إلى قطاع الطاقة.

وبذلك، تتمتع روسيا بفرص استثنائية لتحتل أحد المراكز الرئيسية في هذا القطاع، فهي لا تملك فقط مخزونا كافيا، بل لديها خبرة وتقنيات متطورة واعدة في مجال الصناعات المائية.

تنفق دول بلايين الدولارات على برامج البحث عن الماء على سطح المريخ، في حين تعاني مناطق شاسعة على كوكبنا نقصا حادا في الموارد المائية، كما أن أقاليم بأكملها مرشحة لمواجهة هذه المشكلة قريبا، بينما أشارت توقعات «اليونسكو» إلى أن نحو نصف سكان العالم سيواجهون نقصا في مياه الشرب بحلول عام 2030.

وفي ظل معدلات النمو السكاني وزيادة استهلاك المنتجات والخدمات، والتغير المناخي وتلوث البيئة، فلا غرابة في تزايد الطلب على المياه. كما أن نمو الاقتصاد العالمي يتحكم بنمو الطلب على الموارد المائية، وهذه ترتبط بالمواد الغذائية والمنتجات الأولية وبالطاقة. وأكد «المنتدى الاقتصادي الدولي» حسب ما ذكرت صحيفة «الحياة» اللندنية- أن تدهور الوضع في مجال الموارد المائية في السنوات الـ15 إلى 20 المقبلة قد يؤدي إلى أزمة غذاء عالمية طاحنة. ومعلوم أن أكثر المناطق التي تعاني نقصا في المياه هي أفريقيا والشرق الأوسط، إذ إن القارة السوداء تضم 12 في المئة من سكان العالم، في مقابل 1 في المئة من مجموع المياه القابلة للشرب.

وإذا كانت مسألة أمن الطاقة إحدى أبرز المشاكل العالمية حاليا، فإن الأمن المائي مرشح لتصدر لائحة المشكلات قريبا، خصوصا في ظل ظروف التغير المناخي، إذ يحذر خبراء من احتمال نشوب نزاعات عالمية في نحو 200 منطقة بسبب المياه.

وأشار الجيولوجي الروسي المختص في المياه الجوفية إيغور دافيدينكو إلى أن «الحروب على المياه بدأت بالفعل، فجمهورية آسيا الوسطى تشهد الآن حربا هادئة بسبب الماء، والمناطق المرتفعة في هذا الإقليم تحتكر عمليا موارد المياه، وفي الماضي تم التعامل مع هذا الأمر في إطار دولة واحدة هي الاتحاد السوفياتي»، مذكرا بالصراعات بين تركيا والعراق حول



د. عبد الفتاح عرفات متحدثاً في أحد المؤتمرات

مدير مركز النور في المستشفى العربي بنابلس

د. عبد الفتاح عرفات.. عشق مهنة الطب بعد تخصصه في جراحة العيون

قرر مع زملائه ومن بينهم الدكتور سالم أبو خيزران والدكتور ياسر أبو صفية والدكتور جمال برقواوي وآخرون، بافتتاح المستشفى العربي بنابلس، وكان من بين مراكز المستشفى -إلى جانب أهم مركز وهو معالجة العقم وأطفال الأنابيب- مركز النور لطب وجراحة العيون. ورغم أن افتتاح المستشفى ومعه مركز النور كان قريباً جداً من تاريخ اندلاع انتفاضة الأقصى، إلا أن ذلك لم يفت من عضد د. عرفات ورفاقه وفي مقدمتهم د. سالم أبو خيزران، فانطلقوا جميعاً يواجهون كافة الصعوبات والعقبات التي جاءت بفعل ممارسات الاحتلال القمعية، وساهموا جميعاً في التخفيف من معاناة آلاف المواطنين إلى جانب المستشفيات الأخرى سواء الحكومية أو الخاصة. وفي العام 2004 قام د. عرفات بإضافة وحدة تصحيح النظر بالليزر "الليزك" لمركز النور، وفي العام 2009 تم تقوية ألياف القرنية لعلاج القرنية المخروطية، ويصر د. عرفات دائماً أنه لولا العلاقة المميزة والقائمة على المحبة والتعاون بينه وبين زملائه في المستشفى العربي، لما تمكن من تحقيق الكثير من الإنجازات والرقى بواقع طب وجراحة العيون.

من العمل هناك، أدى فريضة الحج التي كانت من أهم ما يعتز به، ثم عاد إلى الأردن، ليعمل محاضراً في جامعة اليرموك لمدة سنة واحدة، وفي تلك السنة (1986) حظي برفيقة دربه، وتزوج من السيدة دانة الطاهر.

الزمالة الملكية البريطانية

في نهاية 1986 ابتعثته جامعة اليرموك إلى بريطانيا ليحصل من إحدى جامعاتها بعد دراسة قاسية جداً لمدة ثلاث سنوات، على الزمالة الملكية البريطانية، وكانت تلك السنوات الثلاث من أصعب سني الدراسة التي مرّت على عرفات، بسبب الشروط والالتزامات القاسية التي كانت تفرضها الجامعة وقوانينها، لكنها في ذات الوقت صقلت شخصيته العلمية وأسبغت عليها طابعا وجوهرا في غاية القوة والدقة في العمل، والرحمة الإنسانية في التعامل مع المرضى. وبعد ذلك، عاد إلى جامعة اليرموك التي أصبحت تحمل اسم جامعة العلوم والتكنولوجيا ليعمل فيها أربع سنوات ثم يقرر العودة إلى فلسطين.

العودة إلى نابلس حتى يكون قريباً من والدته

قرر د. عرفات في العام 1994 فعليا العودة إلى الوطن، وتحديدًا إلى مدينته التي طالما عشقها، حتى يكون قريباً من والدته التي تعني له كل شيء، وبعد العودة مباشرة يبدأ العمل طبياً أخصائياً لطب وجراحة العيون في مستشفى رفيديا، وفي ذات الوقت عمل في مستشفى سانت جون للعيون في القدس المحتلة، وفيما بقي في مستشفى رفيديا ما يقرب من عامين، استمر أربع سنوات في سانت جون، وعن فترة عمله في مستشفى رفيديا، لا يزال يفخر بالفترة التي عمل فيها بذلك المستشفى، وليس غريباً على الدكتور عرفات بأن يقوم بشراء جهاز ميكروسكوب جراحي مع كافة الأدوات الجراحية اللازمة، حتى يساهم في حل إشكالية إجراء العمليات المعقدة وخاصة عمليات "القرنية" بدلاً من تحويلها إلى المستشفيات الإسرائيلية.

التوجه للقطاع الطبي الخاص

بحدود العام 1998 اشترك مع مجموعة من زملائه الأخصائيين بتأسيس مركز طبي خاص في نابلس، يحمل اسم (مركز الرازي)، ونجح مع زملائه في ذلك المركز على مدار أربع سنوات، وبعد ذلك

كل من يلتقيه، يؤكد على دماثة خلقه، وهدوئه اللافت، وحديثه المميز الذي لا يضم إلا عذب الكلام، وإلى جانب هذا وذلك، علمه الواسع في تخصصه "طب وجراحة العيون"، واثق بنفسه، إلى الحد الذي يجعله يفخر وأمام الجميع أن أول "كشفية" حصل عليها كانت أجرة "بنشر" لسيارته في الأردن، من محبته لوالدته وعشقه لمدينته "نابلس" فضل ترك العمل في بريطانيا ودول الخليج، والعودة ليكون قريباً من والدته، والعيش في حضان مدينته، بعد أن حظي برفيقة دربه "دانة الطاهر" التي يعتبر لحظة الاقتران بها أجمل لحظة في حياته خلال وجوده في الأردن. انه مدير مركز النور في المستشفى العربي بنابلس أخصائي طب وجراحة العيون الدكتور عبد الفتاح عرفات، الذي التقته "حياة وسوق" في بيته بمدينة نابلس.

حياة وسوق رمل شحور السويطي

النشأة

تلقى عبد الفتاح عرفات تعليمه الأولي في روضة دير فنشر بنابلس، التي لا يزال يذكرها بخير حتى الآن، دخل الصف الثاني الابتدائي مباشرة لتفوقه العلمي العالي منذ صغره، بعد أن خضع لامتحان خاص، في مدرسة الخالدية، وبقي فيها حتى الصف الخامس، وفي العام 1967 دخل مدرسة الغزالية - ابن الهيثم حالياً - ليدرس فيها من الصف السادس وحتى الثالث الإعدادي الذي كان في حينه يسمى "المترك" وقد حصل فيه عرفات على المرتبة العاشرة على مستوى الضفة، ثم التحق بمدرسة الصلاحية لدراسة المرحلة الثانوية، وفيها برز نجمه في اهتمامه الواضح بالأبحاث العلمية التي شجعه عليها أستاذ الفيزياء عبد الرحمن قمحية، وحصل في امتحانات التوجيهي بالفرع العملي على المرتبة التاسعة على مستوى الضفة.

أحب مهنة الطب.. بعد تخصصه في طب العيون

بعد التوجيهي انتقل إلى مصر، ووقع في حيرة بين دراسة الطب والهندسة، لكنه في نهاية المطاف، قرر دراسة الطب، والتحق بجامعة عين شمس، وبعد مضي ست سنوات من دراسة الطب العام، أكمل سنة الامتياز، ثم انتقل إلى مستشفى الجامعة الأردنية ليتخصص في طب وجراحة العيون لمدة ثلاث سنوات، وفي تلك الفترة بعد تخصصه في طب العيون بدأ يحب مهنة الطب. انتقل بعد ذلك إلى مستشفى قوى الأمن الداخلي في الرياض بالسعودية لمدة سنة، وقبل انتهائه

بطاقة شخصية:

الاسم: عبد الفتاح عادل حسن عرفات

تاريخ الميلاد: 1957/1/30

مكان الولادة: نابلس

المؤهل العلمي: الزمالة الملكية البريطانية في طب وجراحة

العيون

الحالة الاجتماعية: متزوج من السيدة دانة الطاهر، خريجة

إدارة أعمال من جامعة اليرموك الأردنية، ولديه من الأبناء

ثلاث بنات وولد واحد: حياة "24" عامًا، طارق "22" عامًا،

تسنيم "19" عامًا، وبيان "16" عامًا.

الموجز

بلدان الربيع العربي تعاني من تقلص في النمو وصعود مقلق لمعدل البطالة

أعلن رئيس صندوق النقد العربي أن اقتصادات بلدان الربيع العربي تعاني بشدة من العنف الذي اتسمت به حركات الاحتجاج الشعبية ومن الأزمة المالية العالمية. وقال جاسم المناعي إن «تلك البلدان بدأت تعاني من تقلص شديد في النمو وصعود مقلق لمعدل البطالة (...) وتدهور احتياطي العملات الصعبة وارتفاع التضخم». وفي كلمة ألقاها أمام اجتماع حكام المصارف المركزية العربية بالكويت أضاف أن اقتصادات مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا تواجه تزايد العجز في الموازنات وفي ميزان المدفوعات وارتفاعاً في الديون. لكنه لم يقدم أرقاماً حول وضع تلك الاقتصادات. وانخفض نشاط القطاع المصرفي في معظم تلك البلدان منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في كانون الثاني 2011 في تونس، على ما أضاف المناعي. وأكد أن الأزمة المالية العالمية ما زالت تطاول الاقتصادات العربية وقد تقلل من الطلب على النفط الذي يعتبر أكبر موارد العديد من الدول العربية. وقال إنه بسبب الزيادة السريعة للنفقات خلال السنوات الأخيرة سيصعب على عدة دول مصدرة للنفط ضمان توازن في ميزانيتها إذا انخفض سعر برميل النفط إلى ما دون المئة دولار.

نمو صادرات تركيا 7.4٪ في أيلول

قال اتحاد المصدرين الأتراك إن الصادرات التركية نمت 7.4 بالمائة على أساس سنوي في أيلول لتصل إلى 11.41 مليار دولار. وزادت الصادرات في التسعة أشهر الأولى من العام 12.1 بالمائة إلى 111.46 مليار دولار. ويعلن اتحاد المصدرين بياناته قبل شهر تقريبا من صدور أرقام معهد الإحصاءات الرسمي وغالبا ما تتطابق بيانات الجهتين.

تراجع النمو الاقتصادي في المغرب

قالت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب إن الاقتصاد المغربي سجل في الفصل الثاني من 2012 تراجعا واضحا حيث بلغ نمو الناتج الإجمالي 2,3 بالمائة بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4,5 بالمائة في الفترة ذاتها من 2011. وأوضح هذا الجهاز الرسمي في بيان أن الاقتصاد المغربي في الفصل الثاني من 2012 «واصل التطور بنسق نمو في انخفاض». ومن نقاط الضعف الحالية في الاقتصاد المغربي أشار البيان إلى «تراجع قيمة القطاع الزراعي بنسبة 9,6 بالمائة مقابل ارتفاع بنسبة 6,1 بالمائة» العام الماضي. وبعد سنوات عديدة من المحاصيل الجيدة تأثر إنتاج الحبوب في 2012 بشح الأمطار بين كانون الثاني وآذار. كما سجل المغرب في الفترة ذاتها تراجعا في القطاع التجاري خصوصا في مستوى تصدير السلع والخدمات وأيضا في حجم تحويلات العاملين في الخارج وأساسا في أوروبا التي تراجعت بنسبة 4,3 بالمائة مقابل ارتفاعها بنسبة 4,5 بالمائة في الفترة ذاتها من 2011. في المقابل استفاد الاقتصاد المغربي من تحسن الاستهلاك المحلي حيث ارتفع استهلاك الأسر بنسبة 4,4 بالمائة وذلك رغم ارتفاع الأسعار.

دول الخليج تدرس مضاعفة الضرائب على التبغ

تتجه دول مجلس التعاون الخليجي، إلى فرض ضريبة انتقائية على التبغ ومشتقاته المستوردة والمنجزة محليا، في خطوة على ما يبدو للحد من معدلات التدخين التي تصل إلى 40 في المئة من عدد السكان البالغين في دول الخليج الست. والزيادة المقترحة على الضريبة ترفعها إلى 200 في المئة، لكن التوجه العام لهذه الدول يبلغ نحو 150 في المئة فقط. وأكدت المصادر أن دول المجلس ستعتمد الى رفع الضرائب تدريجا بدءا من 100 في المئة.



د. عبد الفتاح عرفات خلال تسلمه درعا تكريميا

الجانب الآخر في حياة د. عرفات:

13 - كيف تختار أصدقاءك؟
بعد التأكد من صدقه، وحبه للخير، وأنه شخص غير لئيم، أقرر أنه صديق.

14 - هل تتبع نظاما غذائيا معيناً؟ ما هي أكلتك المفضلة؟
أنا بشكل عام معتدل في تناول الأطعمة، ولا اتعفف عن أية وجبة، أما وجبتي المفضلة فهي الوجبة المفضلة لغالبية الناس وهي "المنسف".

15 - ما الذي تعنيه المرأة لك؟
لا معنى للحياة دونها.

16 - هل تتابع الأغاني والموسيقى؟ من هو مغنيك المفضل؟
نعم، وإلى جانب أم كلثوم، فإني أحب سماع بعض الأغاني الدينية وخاصة الفنان اللبناني الأصل، سويدي الجنسية ماهر زين، والفنان السوري عماد رامي، والفنان اليمني عبد القادر قوزع.

17 - ما هو شعارك في الحياة؟
قوله تعالى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ). صدق الله العظيم.



د. عبد الفتاح عرفات

1 - ما هي هواياتك؟
القراءة بشكل عام.

2 - ما هي أبرز المحطات الصعبة التي مررت بها؟
قرار الاختيار بين دراسة الهندسة والطب.

3 - ما هي أجمل لحظة في حياتك؟
زواجي من رفيقة دربي السيدة دانة في العام 1986.

4 - ما هي أكثر لحظة حزن مررت بها؟
وفاة الوالد في العام 1987.

5 - كيف تمضي وقتك بعيدا عن العمل؟
فقط مع العائلة.

6 - ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟
التخطيط الجيد للمستقبل، ودوام القراءة لمختلف أنواع الكتب.

7 - ماذا كنت تحلم عندما كنت طفلا؟
لم يكن هناك شيء محدد، لكن كنت أتمنى أن يكون لي دور ايجابي لخدمة بلدي وشعبي.

8 - ما هي الجوانب التي يعتقد الآخرون أنها سلبية في حياتك وما هي الجوانب الايجابية؟
يقولون إنني رجل لئيم أكثر مما ينبغي، والجانب الايجابي يقولون إنني "طيب القلب"، وأنا أحمد الله على كلا الوصفين.

9 - هل تتابع الرياضة؟ من تشجع من الفرق؟
وجهة نظري في هذا الموضوع، أن من يحب الرياضة فعليه ممارستها وليس الاكتفاء بمشاهدتها، وبالتالي فليست مضطرا لتأييد أو مشاهدة هذا الفريق أو ذاك.

10 - ما هي ضريبة النجاح؟
الانشغال عن الأهل والأصدقاء، والحرمان من معظم الأمور الشخصية.

11 - نابلس ماذا تعني لك؟
حين ارغب بتذكر الأشياء الجميلة، لا تحضرني إلا نابلس، كما أنني من أجلها ومن أجل والدي حفظها الله، عدت إلى فلسطين.

12 - ما هو أول شيء تقوم به عندما تصحو من النوم؟
شرب القهوة من يد "أم طارق"، ثم الحديث مع الوالدة للاطمئنان عليها وطلب الرضا منها.

قول حكيم، البعض ينسبه للرسول الكريم، لكنه غير ثابت عنه صلى الله عليه وسلم، ولكنه قول يصح أن يكون قاعدة نحتكم اليها نحن الفلسطينيون، هذا القول هو: «لا خير في أمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تصنع». فمن حين لآخر تبرز حركات تدعو للاعتماد على المنتجات الفلسطينية، ووقف الاعتماد على ما ينتجه الآخرون، خاصة الاحتلال. اليوم بدأنا نسمع عن حملة تهدف الى تشجيع المزارع الفلسطيني لاستعادة مكانة المنتج المحلي، خاصة القمح، الذي تلاشى من المشهد، وبدا غريبا. ترى ما هي هذه الحملة؟

حياة وسوق
عاطف ابو الرب

إنها حملة اطلق عليها القائمون عليها اسم «خلي قمحك بلدي، وخلي خبزك طابون». هذه الحملة التي تتململ في الأغوار، في إطار سعي القائمين عليها لإعادة الاعتبار للقمح البلدي، والحد من الاعتماد على القمح المستورد، جنبا إلى جنب مع تشجيع البيت الفلسطيني لإعادة الطابون للعمل، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الخبز في الأسواق، وارتفاع تكاليف الحياة اليومية.

عارف دراغمة رئيس مجلس قروي المالح والمضارب في الأغوار الشمالية صاحب فكرة الحملة يقول: «إن الحملة تهدف الى تحقيق العديد من الأهداف، فهي في جانب حملة اقتصادية اجتماعية، وفي جانب آخر حملة وطنية بامتياز».

ويضيف «من عام لآخر تتأكل الأراضي الزراعية في الأغوار، حيث تحولت سهول وجبال الأغوار لمناطق جرداء، إما بفعل تدريبات جيش الاحتلال، وما يرافقها من قرارات وأوامر عسكرية، وإما بفعل توقف أصحاب الأراض عن زراعتها». وتابع «من يتجول في الأغوار، هذه المنطقة التي كانت لوقت قريب سلة غذاء فلسطين، يرى حجم المشكلة التي تعاني منها. فقد تحول الناس هنا (في الأغوار)، من زراعة القمح وتسويقه لباقي المناطق، لمستهلكين، يعتمدون على القمح المستورد، حتى وإن كان هذا

القمح أقل جودة من القمح البلدي. والأمر الآخر، وهو اقتصادي، ويعكس نمطا استهلاكيا، فقد تلاشت الأفران البدائية، التي نعرفها باسم الطابون، واختفى خبز الطابون عن الموائد». وقال: «هذا يحدث في الأغوار، حيث الطبيعة والمناخ الأنسب لصناعة الخبز البيتي، على الصاج، أو بواسطة الطابون». وأضاف «إن هذه الظاهرة لها أكثر من بعد سلبي على حياة الفلاح والبدوي في الأغوار. فمن جهة أثقلت تكاليف الخبز كاهل المواطن البسيط، ومن جهة ثانية اصبح توفير الخبز أزمة حقيقية للمواطن، فالمواطن في الأغوار لم يكن يكتفئ بأمير الخبز، لكن اليوم اصبح تأمين الخبز الأهم، خاصة وأن منطقة الأغوار واسعة، وقد لا يتمكن المواطن من الوصول لمدينة طوباس لشراء الخبز من الأفران».

أما البعد الأكثر أهمية في قضية الحملة، فيتمثل بالعودة للأرض، فكثيرون تركوا أراضيهم خلال السنوات الماضية.

وعن الأسباب التي دفعت بالأهالي لترك الأرض قال دراغمة انها كثيرة. وأضاف: «السبب الأول هو الاحتلال، الذي يجري تدريبات عسكرية في أراضي المواطنين، حيث ان جيش الاحتلال تعمد في تدريباته تدمير المزروعات، بإجراء تدريبات في الأراضي المزروعة بالمحاصيل، وفي الصيف يتم إحراق ما يسلم من المحاصيل. هذا إلى جانب انخفاض انتاجية الأراضي البعلية، الأمر الذي يقلل من جدوى الزراعة في الأغوار، في ظل ارتفاع جنوني في أسعار مدخلات الانتاج اضافة الى عمل المواطنين في المستوطنات القريبة، حيث يوفر هذا العمل للشباب دخلا أفضل مما توفره الزراعة، لذا بدأ الشباب العمل في المستوطنات، وتركوا أراضيهم بورا». أما عن الحملة وأهدافها، ومراحلها فقال دراغمة: «ان الحملة تتكون من ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتمثل بإشاعة أخبار عن الحملة، وتعريف الناس بها وذلك لحشد مواطنين للاستفادة منها والمشاركة فيها. وهذا ما يجري اليوم، حيث يتم نشر شعارات وأخبار في الإعلام وعبر الشبكة العنكبوتية».

وأضاف «المرحلة الثانية تضم محورين، محور حصر الأسماء التي ستشارك في الحملة، وعمل مسح لأصحاب الأراضي التي تصلح للزراعة، خاصة المحيطة بالمستوطنات، ومناطق التدريبات العسكرية، وذلك بهدف

«خلي قمحك بلدي.. وخلي خبزك طابون».. هل تعيد الاعتبار لمنطقة الأغوار؟



مزارعون يحصدون القمح في مرج ابن عامر. (وفا)

الحملة بمثابة قرع لجدران الخزان، وشكر القائمين عليها، وطالب بتحريك جدي تشارك فيه مختلف الأطراف إذا ما أريد للحملة أن تنجح. وأشار إلى تجربة زراعة سهل البقيعة، هذا السهل الذي تحول من أراض جرداء إلى مزارع تنتج الخيرات، وتستوعب مئات العمال في مواسم الخير على مدار العام. واعتبر نجاح تجربة زراعة سهل البقيعة خطوة يمكن البناء عليها،

لتحرير المزيد من المساحات، وزراعتها من قبل أصحابها. الناشط الاجتماعي والموظف في المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جمال خورشيد قال: «استجابة للنداء أرى انه لزاما علينا جميعا الوقوف الى جانب سكان الأغوار وتقديم ما أمكن لمساعدتهم». وأضاف «هنا بلا بد من الإشارة إلى الدور الفاعل للمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتلبية احتياجات السكان هناك ما أمكن، وفي أحلك الظروف ووقت الشدة» مشيرا الى انه كان للمركز تجربة رائدة بهذا المجال، حيث تم ومن خلال مجلس قروي المالح تقديم الأعلاف والمياه للمواشي، وقت الجفاف، ومشاريع صغيرة كخلايا النحل للأسر المهمشة، إضافة إلى مساندتهم وقت الأزمات، خاصة عندما تتعرض ممتلكاتهم للتخريب والتدمير.

وبشأن الحملة قال خورشيد ان المركز يضع بين أيادي القائمين عليها تجربته السابقة، حيث تم تقديم بذار الحبوب للفلاحين وحرارة الأرض ومتابعتها الأمر الذي زاد من الرقعة الزراعية، وأعاد الاهتمام بتلك الأراضي المغلقة والبعيدة عن عدسات الكاميرات وساهم بالحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي للعديد من المواطنين.

وأضاف: «اليوم أرى ان المبادرة التي صدرت عن الأهالي هي بمثابة صرخة تطالبنا جميعا بتوفير الدعم لإعادة تفعيل زراعة القمح، وغيره من المحاصيل. كما أنه بالإمكان عمل خلية إدارة للحملة، على أن تكون مهمة هذه الخلية توفير كل مقومات النجاح، أي البحث عن مصادر لتوفير البذور، والأسمدة، والعمل على تأمين ولو كان جزءا من تكاليف الحراثة». وأشار خورشيد إلى ضرورة إشراك الحكومة، والمنظمات الدولية لتوفير الحماية لما يتم زراعته من محاصيل، والعمل على منع الاحتلال من تدمير المحاصيل، كما كان يحصل في الماضي.

الوصول لأصحابها قبل موسم الزراعة القادم». وأكد دراغمة ان هذه المرحلة تؤسس للمرحلة الثالثة، حيث نسعى لتوفير تمويل، ودعم للمزارعين لمباشرة الزراعة. أما المحور الثاني فيتمثل بالبحث عن أصناف من القمح تلائم مناطق الأغوار، التي تعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وإنخفاض معدل الأمطار فيها.

وقال ان المرحلة الثالثة هي مرحلة الزراعة، حيث نأمل أن تتمكن من زراعة مساحات واسعة من الأراضي، ولا تنتهي هذه المرحلة إلا بالحصاد. وأشار دراغمة إلى أن نجاح الحملة يتوقف على تعاون المؤسسات ذات العلاقة، وأكد ان الباب مفتوح للشراكة مع مختلف القطاعات. وأضاف «نبعث رسالة لكل أصحاب العلاقة للمبادرة برغد الحملة بأفكار وبرامج لإنجاحها».

الناشط الاجتماعي محمد أبوعلان، وهو أحد المهتمين بشؤون الأغوار قال «إن أي حملة أو نشاط يتعلق بالأرض بشكل عام، وبمنطقة الأغوار بشكل خاص يجب أن تحظى بكل دعم رسمي وشعبي، وهنا أود التركيز على أن الدور الشعبي يجب أن يأخذ حيزا ومساحة أكثر مما هو عليه، وأقول هذا الكلام لأن المستوى الرسمي تجاوز الدور الشعبي في تقديم المساعدة للمنطقة وإن كان الدعم في معظمه إغاثيا».

وأضاف: «لإنجاح الحملة يجب أن تكون محددة الأهداف بشكل أكثر، ووضع سبل التنفيذ التي تضمن تحقيق الهدف، الذي يهدف بشكل رئيسي لاستغلال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، خاصة البعلية منها وفق ما هو معلن. ولا بد من إطار شعبي يقود الحملة، وعدم قصرها على جهد فرد أو مجموعة من الأفراد».

المستثمر في القطاع الزراعي عبد الناصر عبد الرازق دراغمة قال: «إن إعادة الاعتبار للزراعة في مناطق الأغوار بحاجة لمساندة حقيقية من قبل المؤسسة الرسمية، بالتعاون مع الدول الصديقة، حيث ان الوصول للأراضي في أغلب الأحيان ممنوع، ومحفوف بالمخاطر». وأضاف: «من طرفي أنا وآخرين، نؤكد اننا جاهزون لمباشرة العمل في زراعة مساحات كبيرة من الأراضي بالمحاصيل البعلية، لكن قبل ذلك لا بد من اجراءات تمكننا من الوصول للأراضي، وذلك بإزالة المعيقات التي يضعها الاحتلال». وأعرب دراغمة عن استعداده لدعم الحملة، وتقديم البذار، واعتبر ان

تَدَلُّد

5 شهور مجانية مع خدمة

BlackBerry

لقطاع الأعمال والشركات



www.jawal.ps 1122



جوال... لا للمستحيل.